الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب

– عين تموشنت –

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير

شعبة : العلوم الإقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لفترة 1987–2018

من إعداد الطالبة :

سي بوعزة خيرة

تحت إشراف :

د.زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة العلمية
أ.بن عامر عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ. بوعلي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	مناقشا
أ. زدون جمال	أستاذ محاضر أ	مشرفا

السنة الجامعية: 2020/2019

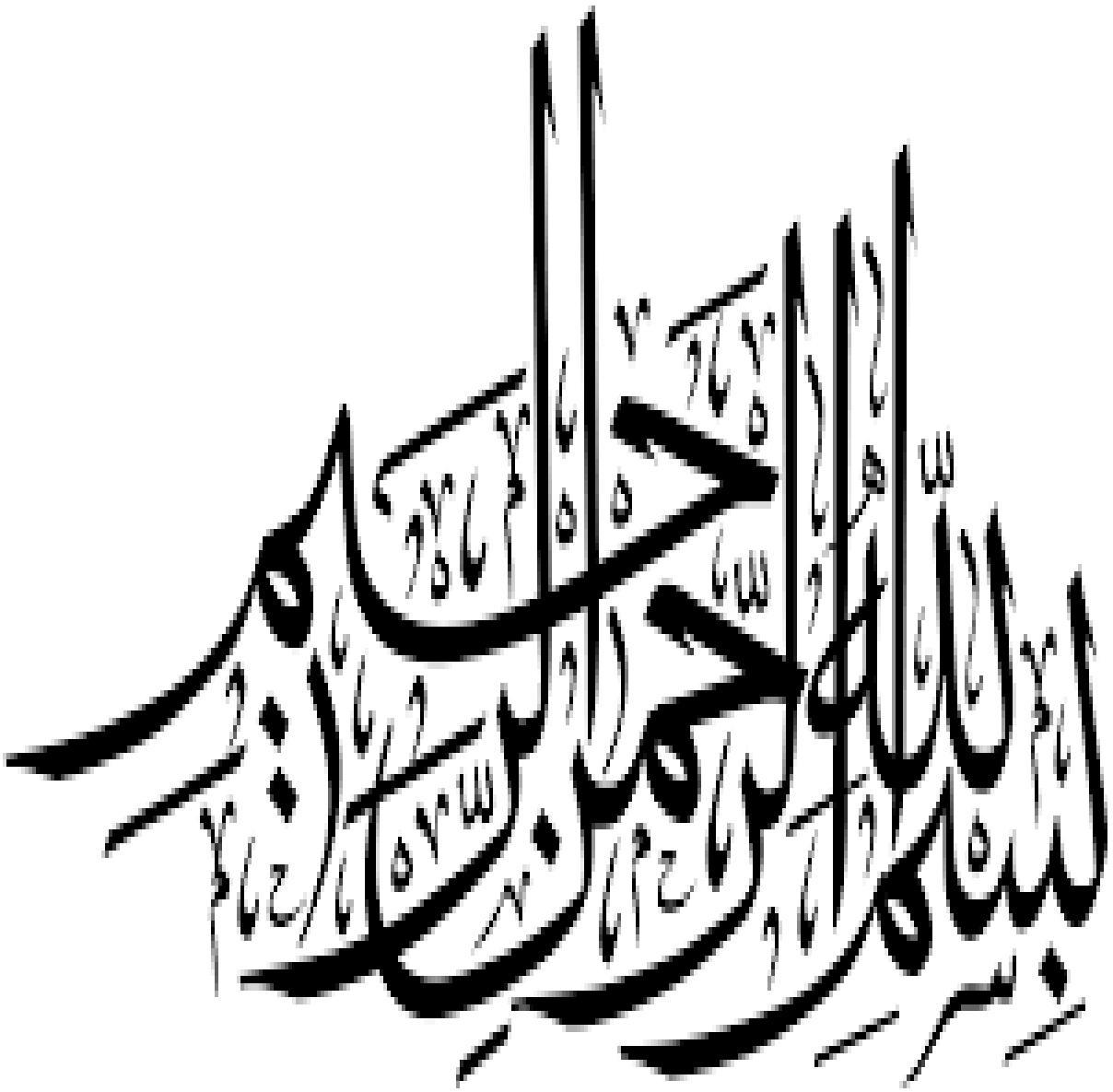

كلمة شكر و تقدير

- الشكر و الحمد و الثناء لله تتعالى على ما وهبنا من النعم فقد أحيانا من عدم و هدانا من ضلالة و علمنا من جهالة و عافانا و آوانا و كسانا ، فالله الحمد كما ينبغي لجلاله وجه و عظم وسلطانه .

كما أتوجه بجزيل الشكر و عظيم التقديم و خالص الامتنان إلى الأستاذ زدون جمال لقبوله الاشراف على هذه المذكرة و لما أفادني به من نصائح سديدة و توجيهات رشيدة و صبره معي إلى آخر المطاف .

و أأشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد على انجاز هذا البحث .

الاهداء

- الى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها و أعطتني و من نبع حنانها سقتني إلى من وهبتني الحياة تلك المرأة العظيمة صديقتي و حبيبتي أمي الحنونة و الغالية على حياتي .
- إلى من منحتني الحب و الحنان و ربتني بلطف عمتي يمينة .
- إلى أعظم الرجال صبرا و رمز الحب و العطاء إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و أفنى حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل العظيم أبي العزيز .
- إلى من جمعتني ظلمة الرحم ، إلى من يعيش في ظل وجودهم أهلي ، اخوتي و أخواتي : وئام ، جمال ، سامية ، أسماء ، فارس .
- إلى كل من أكن لهم الحب و الاحترام زميلاتي و زملائي في الدراسة ، إلى كل الأهل و الأحباب جزاهم الله خيرا.

و شكرا .

محتويات الدراسة

شكر وتقدير

إهداء

محتويات الدراسة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق

المقدمة العامة

الفصل الأول : الإطار النظري للبطالة

- تمهيد

I: ماهية البطالة 2

I-1: تعريف البطالة و قياسها 3

I-2: أنواع البطالة.....8

I-3: أسباب و آثار البطالة 13

II:النظريات المفسرة للبطالة.....15

II-1: تفسير الكلاسيك للبطالة.....15

II-2: تفسير الكينزي للبطالة.....17

II-3: النظريات الحديثة للبطالة 18

خلاصة الفصل 25

الفصل الثاني : الدراسات السابقة حول البطالة

- تمهيد.....28

I: الدراسات المحلية و العربية 29

I-1: الدراسات المحلية 29

I-2: الدراسات العربية.....33
II: الدراسات الأجنبية.....38
خلاصة الفصل.....40
الفصل الثالث : دراسة تحليلية و قياسية لمعدلات البطالة و محدداتها في الجزائر .
- تمهيد.....42
I:دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات البطالة و محدداتها في الجزائر و أهم إجراءات المعتمدة للتخفيف منها.....43
I-1: دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات البطالة في الجزائر.....43
I-2: دراسة تحليلية وصفية لمحددات البطالة في الجزائر 45
I-3: الإجراءات المعتمد للتخفيف من محدداتها.....52
II: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر.....62
II-1 : البيانات المستخدمة في تقدير نموذج.....63
II-2: الصياغة الرياضية للنموذج 63
II-3: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج.....64
II-4: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية 65
II-5: منهجية التكامل المشترك باستعمال الطريقة (JOHANSEN).....67
II-6: منهجية طريقة المربعات الصغرى المصلحة كليا (FMOLS).....68
II-7: التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر 69
خلاصة الفصل 71
الخاتمة العامة.....72
المراجع 75
الملاحق.....79
الملخص

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	دراسة وصفية تحليلية لتطور معدلات البطالة 1987-2018.	42
2	دراسة وصفية تحليلية لتطورات الناتج عن المحلي اجمالي و معدل البطالة خلال الفترة 1987-2018	46
3	دراسة وصفية تحليلية لمعدل النمو السكاني و معدل البطالة خلال فترة 1987-2018	49
4	دراسة وصفية تحليلية لمعدل استثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة و معدل البطالة	51
5	الوظائف المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .	62
6	اختبار ADF	65
7	اختبار PHILLIPPERRON	66
8	منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN	67
9	مقدرات معلمات لأجل الطويل باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كليا	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أنواع البطالة	12
2	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور عند الكلاسيك	16
3	دالة العمل عند كينز	18
4	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2018	43
5	الناتج المحلي الاجمالي و معدل البطالة خلال الفترة 1987-2018	46
6	معدل النمو السكاني و معدل البطالة خلال الفترة 1987-2018	48
7	استثمار الأجنبي المباشر الوافدة و معدل البطالة خلال الفترة 1987-2018	51

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	
1	بينات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في دراسة قياسية	79
2	اختبار سلسلة معدلات البطالة عند المستوى (ADF)	80
3	اختبار استقراريه سلسلة معدلات بطالة عند المستوى (PP)	80
4	اختبار استقرارية سلسلة ناتج محلي اجمالي عند المستوى (ADF)	80
5	اختبار استقرارية سلسلة ناتج محلي اجمالي عند المستوى(PP)	81
6	اختبار استقرارية سلسلة معدل النمو السكاني عند المستوى (ADF)	81
7	اختبار استقرارية سلسلة معدل النمو السكاني عند المستوى (PP)	81
8	اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند المستوى (ADF)	82
9	اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند المستوى(PP)	82
10	اختبار استقرارية سلسلة معدلات بطالة عند الفرق الأول(ADF)	82
11	اختبار استقرارية سلسلة معدلات بطالة عند الفرق الأول(PP)	83
12	اختبار استقرارية سلسلة معدلات المحلي الاجمالي عند الفرق الأول (ADF)	83
13	اختبار استقرارية سلسلة ناتج محلي الاجمالي عند الفرق الأول (PP)	83
14	اختبار استقرارية سلسلة معدل النمو السكاني عند الفرق الأول (ADF)	84
15	اختبار استقرارية سلسلة معدل النمو السكاني عند الفرق الأول(PP)	84
16	اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول (ADF)	84
17	اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول(PP)	85
18	نتائج تكامل المشترك طريقة (JOHNSEN)	85
19	نتائج تقدير نموذج طريقة (FMOLS)	86

المقدمة العامة

مقدمة :

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن ،فهي معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ،فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية ،إلاّ أن عدم معالجتها قد يقود الى مشاكل اجتماعية و سياسية عويصة ،فنظرا لخطورة الظاهرة و اختلاف أبعادها فقد لاقت اهتماما واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكّرين ،حيث احتلت مكانة متميّزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته فأصبحت محل جدل وصراع فكري كبيرين ،حيث تعدّدت الأبحاث و النظريات الاقتصادية التي جاءت في صدد تفسيرها ولعل أهم هذه النظريات نجد النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية وكذا النظريات الحديثة في تفسير البطالة بالرغم من آثار البطالة وانعكاسها السلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول ،إلا أنها تتواجد في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية التي لا تزال تعاني من هذه الظاهرة منذ الزمن البعيد ففي الفترة السابقة لحدوث أزمة النفط سنة 1986 ،شهدت خلالها الجزائر موجة استثمارات كبرى ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيادي العاملة ،و بالتالي انخفاض نسبة البطالة لمستويات جد مقبولة.

ولكن مع حلول سنة 1986 شهدت نسبة البطالة نموا متزايدا حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل ،وذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدول ،و بالتالي تقلص الاستمارات التي كانت في وقت سابق تمتص أعداد كبيرة من البطالين ،كما انعكست على الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال حقبة التسعينات ،مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة لتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة ،و مع حلول العشرية بداية من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس بالإيجاب على بعض المؤشرات الاقتصادية ،و من بينها سوق العمل و الجزائر كغيرها من الدول حاولت معالجة ظاهرة البطالة من خلال إنشاء وكالات التشغيل و صناديق التأمين على البطالة أو من خلال التأثير عليها بواسطة بعض المتغيرات الاقتصادية مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث بالشكل التالي :

ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية على البطالة في الجزائر.

و تقودنا هذه الإشكالية الى التساؤلات الفرعية التالية :

أسباب البطالة و أنوعها و أثارها الإقتصادية؟

ما هي أهم النظريات التي ساهمت في تفسير البطالة؟

ما هو واقع البطالة في الجزائر ؟

كيف يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة البطالة في الجزائر والتنبؤ به؟

2. فرضيات الدراسة :

استنادا على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- لا يوجد رأي ثابت و موحد لتفسير ظاهرة البطالة .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات البطالة و معدلها في المدى القصير
- معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية (الناتج الحلي الإجمالي، معدل نمو السكان ن الإشمار الأجنبي المباشر).

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- دراسة أهم مشكلة تعاني منها مختلف الدول النامية و منها الجزائر.
- تحليل هذه الظاهرة و ذلك من خلال تحديد أهم العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة من أجل الوصول الى الحلول التي تمكن من تخفيف حجم البطالة في الجزائر .
- إعطاء فكرة شاملة عن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مشكل البطالة.
- ذلك أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على البطالة في الجزائر.

4. أسباب اختيار الدراسة :

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية وهو موضوع العصر.

أصبح موضوع البطالة يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية في المجالس الاقتصادية والاجتماعية .

5.أهداف الدراسة :

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة أسباب البطالة.
- فهم أهم النظريات التي تناولت موضوع البطالة.
- بناء نموذج قياسي و معرفة المتغيرات التي تأثر على معدلات البطالة.

6. المنهج المستخدم :

نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع وكذا المنهج الاستقرائي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث ، بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية .

7. الأبحاث السابقة :

من أهم الدراسات التي عالجت مشكلة البطالة في الجزائر من منظور النمذجة القياسية وهي :

1.دراسة علوش وردة 2014 :

بعنوان "**دراسة قياسية لأكثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**" هدفت هذه الدراسة الى بناء نموذج قياسي لتحديد أثر الإصلاحات الاقتصادية للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 ،وتم تطرق الى الجانب النظري الذي حاولوا فيه معرفة الإصلاحات المطبقة في الجزائر وطبيعتها وأثرها في سوق العمل ،حيث توصلت نتائج الدراسة الى عدم تأثير معدلات البطالة

بالإصلاحات الاقتصادية وتأثيرها بمتغيرات تفسيرية أخرى (الناتج الداخلي الإجمالي و حجم السكان).

2. دراسة بلعباس رابح و د. زغبة طلال :

بعنوان "**أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك–:**" هدفت هذه الدراسة الى أثر أسعار النفط على معدل البطالة في الجزائر حيث تم تحليل اتجاه العلاقة بين سعر النفط والبطالة بين المدى القريب والبعيد حيث تم اخذ متسلسلة من البيانات السنوية لسعر النفط ومعدل البطالة وتم تطبيق عليهم منهجية التكامل المشترك وكانت فترة هذه البيانات من 1986 – 2016 .

بعد هذه الدراسة تم التوصل الى عدم تأثر معدل البطالة في الجزائر بتقلبات سعر النفط في المدى القريب الى أن في المقابل يتأثر معدل البطالة بشكل عكسي أن انهيار في سعر النفط يأثر في معدل البطالة بشكل عكسي وقوي بتقلبات أسعار النفط.

إن انهيار في سعر النفط يأثر في معدلات البطالة بعد ثلاثة سنوات من حدوث هذه الصدمة وحدث يبلغ اكبر مستوياته بعد خمسة سنوات.

7.صعوبات البحث :

إن من اهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث القياسي ،عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معيّنة واقعيا في بلد ما من جهة واسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية إضافة الى ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع وصعوبة الحصول عليها.

9. خطة البحث :

تم تقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول رئيسية أولها الجانب النظري يشمل الفصل الأول أما الفصل الثاني فيتضمن الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع والثالث تضمن الجانب التطبيقي (القياسي) وهي مفصلة كالتالي :

الفصل الأول : تطرقنا فيه الى الجانب النظري للبطالة وذلك من خلال تقسيمه الى مبحثين ، المبحث الأول تم التطرق فيه الى ماهية البطالة حيث شملت التعريف وطريقة قياسها وكذلك الأنواع والأسباب وآثار الناجمة عنها أما المبحث الثاني فتضمن أهم النظريات المفسرة للبطالة.

الفصل الثاني : تطرقنا فيه الى الدراسات السابقة للبطالة حيث المبحث الأول كان عبارة عن دراسات عربية ومحلية أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسات أجنبية التي تتعلق بموضوع البطالة.

الفصل الثالث : تم التطرق الى الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر حيث شمل المبحث الأول تحليل واقع البطالة في الجزائر والمبحث الثاني شمل الدراسة التطبيقية .

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة

تمهيد

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث و التحليل، لذا أستحوذ موضوع البطالة جزء كبير من اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي ،باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم حيث أن قضية البطالة في الوقت الراهن تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي رغم تعمق الأبحاث و تعدد النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من أجل زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة .رغم كل هذا إلى أن أسوء و أبرز سمات اللازمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية و النامية على حد سواء هي تزايد عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه دون أن يعثروا عليه ،و من أجل فهم هذه المشكلة يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام الإطار النظري الخاص بالبطالة من خلال مباحث رئيسية.

I- ماهية البطالة:

البطالة شغلت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي و كانت من أهم المشاكل الخطيرة المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي ،حيث أنها مست مختلف اقتصاديات الدول و قبل التطرق إلى تحليلها عبر مختلف النظريات الاقتصادية سوف نسلط الضوء على أهم التفاصيل التي تبين لنا الصورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني و كيف يمكن قياسها و كذلك معرفة مختلف أنواع البطالة،و أهم أسبابها ،و الآثار السلبية الناتجة عنها.

I-1- تعريف البطالة و قياسها:

اختلفت التعارف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغة هذه التعارف لكنها اتفقت في المعنى و المفهوم أللأساسي لها ،كما نجد أن تتبع طريقة واحدة لقياس حجم البطالة إلا انه تكمن المشكلة في صعوبة قياسها.

I-1-1- تعريف البطالة:

*تعرف على البطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عنه بشكل جدي.[1]

*وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص اللذين هم في سن العمل ، و راغبين في العمل و باحثين عنه. ولكنهم لا يجدون عملا، و ذلك خلال فترة الإسناد و المقصود بفترة الإسناد هي تلك الفترة التي تقاس بتا البطالة و عادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين.

*كما عرفها الديوان الوطني للإحصاء كما يلي:

- يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (15سنةو 64سنة)

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2009م-2010م، ص: 03.

– لا يملك عمل عند إجراء التحقيق الإحصائي ، و تشير غلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

– أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

– أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.[2]

I-1-2- قياس البطالة:

I-1-2-1- طريقة قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات دلالة بالغة في رسم السياسات الاقتصادية و تقديم فعالياتها و لا يمكن علاج مشكلة البطالة مال يكن تطور حقي لها.

حيث إحصاءات البطالة الرسمية تستند على أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام (أو في نهاية كل شهر في الدول المتقدمة) أي بإتباع أسلوب العينات، و ليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل و تكاليف ناهضة، ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة، و تقسم إحصاءات بطالة السكان القادرين على العمل (16سنة فأكثر)،إلى ثلاث مجموعات:

[2] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001م-2004م، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، سنة 2004م-2005م، ص: 04-05.

أ– العاملين: و يشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر

ب– العاطلين: و يشمل كل أفراد غير العاملين و اللذين في نفس الوقت راغبين في العمل و يبحثون بشكل جيد عن العمل، أو ينتظرون العودة إلى العمل و لكنهم لا يجدون عملا.

ج–الخارجون من قوة العمل: و يشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة ، و ربات البيوت ، و المتقاعدين...الخ.

و كذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل و مما سبق ذكره فإن القوة العاملة تتكون من الأفراد اللذين هم في سن العمل. القادرين و الراغبين فيه سواء كان، يعملون أو لا يعملون.

قوة العمل = العاملون + العاطلون

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل على القوة العاملة عند نقطة زمنية معينة و ذلك باستخدام الصيغة التالية.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}} * 100$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهذه الأخيرة هي تعتبر كنسبة من السكان القادرين على العمل[3].

[3] حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2010م، ص:183-184.

I-1-2-2- انتقاد طريقة حساب معدل البطالة:

إن صيغة سابقة الذكر قد لا تتوفر فيها الدقة و المعلومات الكافية عن البطالة ،خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب نذكر منها:

*قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقة ، نظرا لصعوبة التعرف على توفر القدرة و الرغبة و الاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل.

*يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية و هو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع و السبب في ذلك غالبا كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم و إنما يحافظون عليه لحين انتعاش الحالة الاقتصادية و هم يمثلون إمكانيات فائضة و غير مستقلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

*لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء ،لذا يستحسن العمل على احتساب ،معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة و لقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات و القطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري و لفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة و تأثيراتها الاجتماعية .

*لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب و إنما أيضا على الفترة التي يبقى فيها العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة،و كلما تطول الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة و أكثر مأساوية.

إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة و ذلك للأسباب التالية:

*ضعف الجهاز الإحصائي و عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية و التي يستدل منه على حجم البطالة و ذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية،أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو الذي يسمح لهم بتكوين قواعد و بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية لأخرى.

*الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية،ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

*عدم وجود إحصاءات و بيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية ،و هو عادة قطاع حضري يظم المشروعات الصغيرة و الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص و محلات الإصلاح و المقاهي و ما شبه ذلك ،رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى و يمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية:

*السن القانوني للعمل دو سن التقاعد بالحد الأدنى و الحد الأعلى لعمر العامل ،حيث تختلف الحدود حسب تشريعات في كل بلد و ذلك لقاس السكان النشطين.

*الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل.

*كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد ، و كذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة.

*تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد أآخر على مسوح العمل كالعينات ،و دول أخرى تلجأ إلى إحصاءات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.[4]

I-2- أنواع البطالة:

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة ، لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة و هما البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية ،مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها.

I-2-1- البطالة الإجبارية:

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة و هي تعني حالة وجود شخص قاد على العمل ، و يبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد ،لكنه لا يجده ،حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره.

كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا البطالة الدورية.

I-2-2- البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة 'انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا، و بالتالي قد تتوقف بغض المشاريع كليا أو جزئيا مما

[4] سليم عقون، مرجع سابق، ص: 06-07.

يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة ،و هذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة و يظهر عادة في الدول المتقدمة.

العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر،غالبا ما نجد هذا النوع من أبطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية .نجد مثلا في مزرعة فلاحيه خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها فنلاحظ أن الثلاثة عمال الباقون هم ضمن البطالة المقنعة و لكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل.

I-2-3- البطالة الإختيارية:

تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار و يندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بـ:

I-2-3-1 البطالة الإحتكاكية:

تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن العمل دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمّالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

البطالة الإحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

I-2-3-2- البطالة الهيكيلة : يمكن ارجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين :

العامل الأول : يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم توافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة و بيم المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل ، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل و بين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل .

العامل الثاني : يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للإقتصاد الوطني ، و التي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الإقتصاد الوطني و بين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

I-2-3-3:البطالة المقنعة:

تسمى مقنعة و مستترة لأنها غير ملحوظة، و هي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر. غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية. نجد مثلا في مزرعة فلاحية خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها ، فنلاحظ أن الثلاثة العمال الباقون هم ضمن البطالة المقنعة و لكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل.

I-2-3-4- *البطالة الجزئية:*

تسمى أيضا بالبطالة الموسمية، وهي تصف حالة الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة ولا يعملون في

مواسم أخرى[5]

وفي هذا الشكل سنحاول تلخيص كل هذه الأنواع:

[5] براحو الحاج ملياني ، دور آليات دعم التشغيل و دعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ، دراسة قياسية تحليلية ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،، مستغانم سنة 2013 / 2014 ، ص20-21-22.

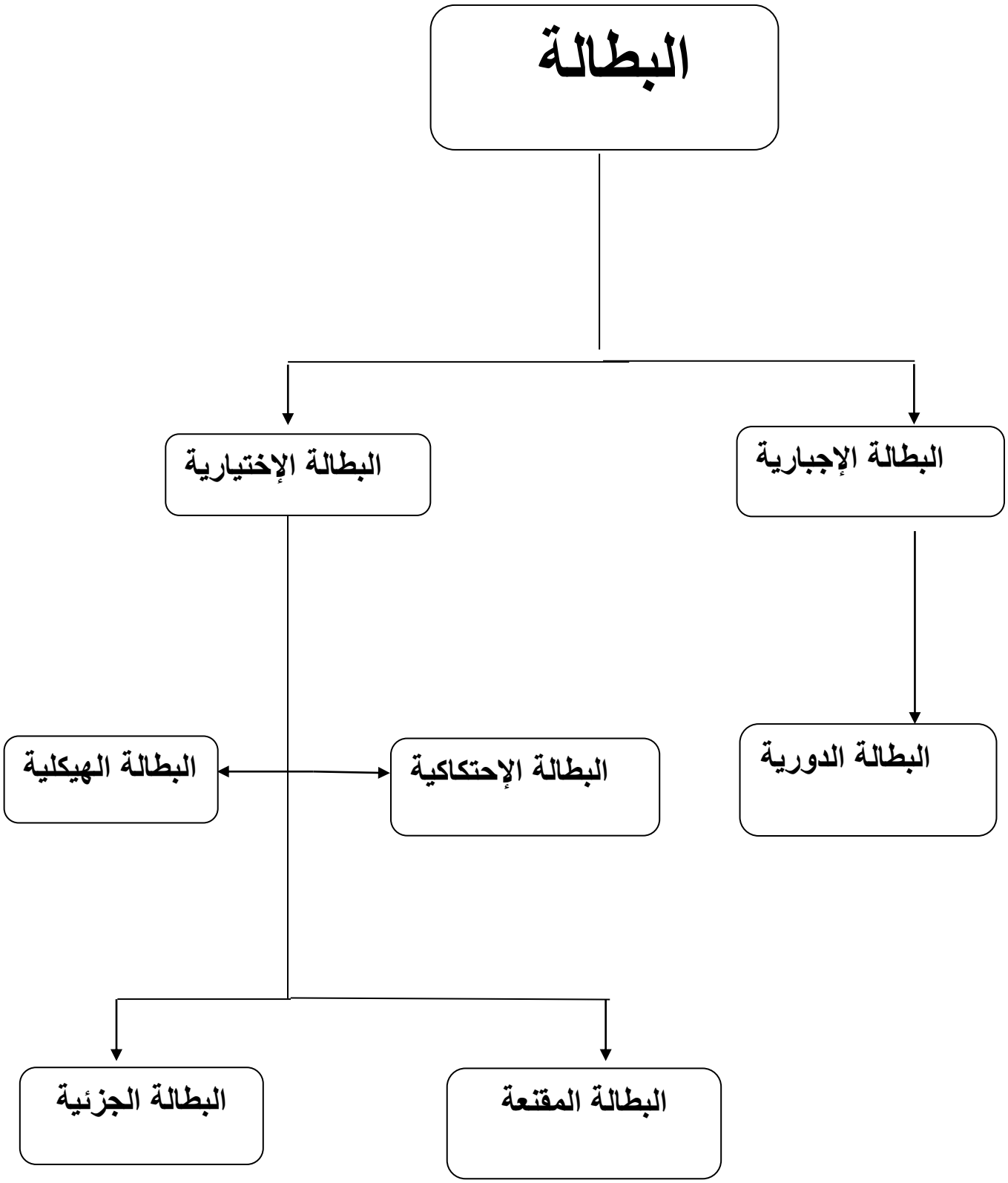

الشكل 01: من إعداد صاحبة البحث

I-3-: أسباب و آثار البطالة:

I- 3 -1- أسباب البطالة:

تتعد الأسباب التي تؤدي إلى البطالة و لعل من أهمها ما يأتي:

- ارتفاع معدلات نمو السكان، دون توفر الدولة فرص عمل جديدة النظرة النسبية لرأس المال ،ومن ثم انخفاض معدلات الاستثمار ،مما يعني عدم توفر فرص عمل جديدة للعمال.

-تغير الفن الإنتاجي نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي ،مما يؤدي إلى إحلال الآلة محل العامل،ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

- سوء التخطيط التعليمي ،فغالبا ما يتم التوجه نحو التعليم الأكاديمي و الابتعاد عن التعليم المهني،مما يؤدي إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل من ذوي التعليم الأكاديمي .

- تؤدي الهجرة من الريف إلى المدن،إلى ازدياد عرض العمل في المدن،ومن ثم تزايد أعداد العاطلين عن العمل بالمدن.

- عدم الاستقرار السياسي،و الاضطرابات السياسية و الحروب ،ومن ثم انخفاض معدلات الاستثمار و انعدام فرص عمل جديدة.[6]

[6] د قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ، المحددات الاقتصادية و الإجتماعية لبطالة في السودان دراسة قياسية بإستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة 1981-2015 ، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية العدد 100 المجلد 23 لسنة 2017 بجامعة طيبة المملكة العربية السعودية ، جامعة الوادي السودان ص 419.

I – 3 –2– آثار البطالة:

للبطالة آثار سلبية للفرد و المجتمع ،و نرصد هنا أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبطالة ، و ذلك على النحو التالي:

– الآثار الاقتصادية:يعد الإنسان هو المورد الاقتصادي الأول،ومن ثم إذا لم يجد جزءا من أفراد المجتمع فرصة للعمل،فمعنى ذلك أن هناك هدر و خسارة لإمكانات و طاقات كان يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج ،و نتيجة لهذا الهذر ينخفض الإنتاج و الدخل القومي و الاستخدام و البطالة التي تؤدي إلى زيادة عرض العمل عن الطلب عليه،و بالتالي تنخفض الأجور ،ومن ثم تتدنى مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور كما يترتب على بطالة ضعف المقدرة على الإنفاق أو انعدامها .ومن ثم انخفاض حجم الإنفاق القومي الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الإنتاج فزيادة نسبة البطالة و تفاقمها.

– الآثار الاجتماعية: على المستوى الاجتماعي تؤدي البطالة إلى ضعف أوامر الروابط التي يحملها أفراد المجتمع تجاه المؤسسات الرسمية و الأنظمة و القيم الاجتماعية السائدة.و للبطالة التي تستغرق مدة طويلة لوحظ أن لها تأثير كبير على ارتفاع تناول المخدرات و المسكرات و التدخين بين أوساط العاطلين عن العمل، كما تؤدي البطالة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات ،و تفشي ظاهرة السرقة و النصب و الاحتلال ، و كذلك تعمل البطالة على تأخر سن الزواج بين الذكور و الإناث و زيادة نسبة العبوسة في المجتمع.

– الآثار السياسية:من الناحية السياسية تؤدي البطالة إلى اضطراب الأوضاع السياسية في الدولة ،و اندلاع الاحتجاجات و المظاهرات و المطالبة بإعانات البطالة، و تعمل البطالة على ضعف درجة المشاركة السياسية في كافة أجهزة و دواوين الدولة ، كما تؤدي البطالة إلى ضعف روح انتماء و

الشعور بالوطنية و اللامبالاة المدمرة ‘تجاه الوطن و أفراد المجتمع.[7]

II: النظريات المفسرة للبطالة.

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا و حاضرا و لا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، و قد شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي، و سيتم عرض أهم نظريات المفسر للبطالة و الأكثر شيوعا في الفكري الاقتصادي.

II –1– تفسير النظرية الكلاسيكية للبطالة:

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل فرد قادر على العمل و يرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل أي لا مجال لوجود بطالة إجبارية و إذا وجدت فهي بطالة اختيارية، بمعنى وجود يد عاملة لترفض الأجر المنخفض السائد في السوق، تتكفل بإتعابها آلية الأجور ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفض مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض، و يقر الكلاسيكيون أن السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة، هو عدم مرونة الأجور نظرا لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديد أدنى للأجور أعلى من أجر التوازن. [8]

[7] الدكتور فريب الله عبد المجيد – عبد القادر حامد المرجع السابق ص 420.

[8] د.طارق بن خليف – د محمد ابن سلسيمان ، أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014 ، جامعة الجلفة الجزائر ص 7.

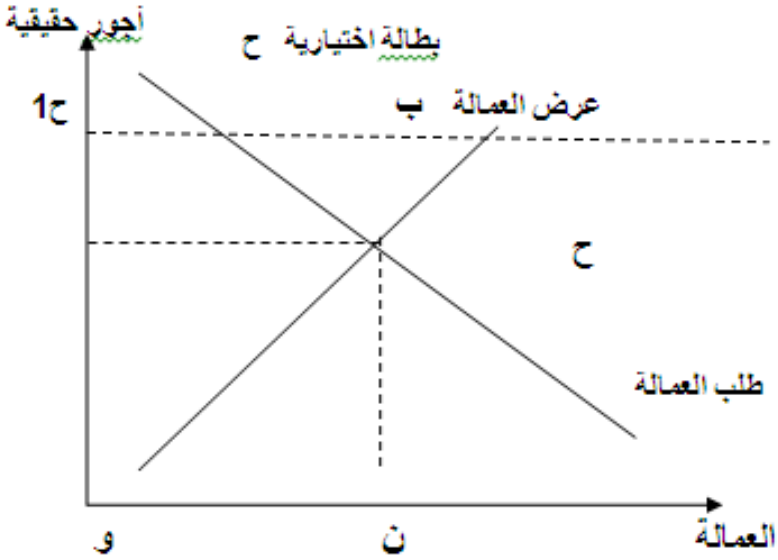

الشكل 02: نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

في الشكل البياني يتحدد مستوى العمالة التوازني (ن) عندما يتقاطع كل من منحنى الطلب على العمالة و منحنى عرض العمالة في النقطة التوازنية(P)، كما تحدد لنا أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني (ح) فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني، هو أجر منخفض نسبيا ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية و مع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى مستوى (ح1) و هو أعلى من الأجر الحقيقي التوازني (ح)،و هنا تنشأ البطالة الاختيارية تقدر بالمسافة (ب-ج) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب على العمالة،و يرى الكلاسيكي أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة الاختيارية،حين وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي و ستعود مرة أخرى للوضع التوازني عند المستوى العمالة الكاملة.[9]

[9] عشيط لبنى ، الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تقليص البطالة في الجزائر الفترة 2000-2016 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية - جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة سنة 2017-2018 ص 39.

II –2– تفسير النظرية الكينزية للبطالة:

لقد جاء لينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض و أن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي و الميل الاستهلاك و مقدار الاستثمار، إذن أن الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقي، و ليس العكس فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور،إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد لينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار و التوزيع.

*من ناحية أخرى يرفض لينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، و بالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، و عليه فإن سر وجود البطالة يكمن فتمايلي:

لقد لاحظ لينز أن حالة اهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرن تماما تجاه التغير في معدل الأجر النقدي، و يمكن الاستعانة بالشكل التالي في تحليل الكيني و الذي يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنىW1FS1و يعتمد اتجاه المنحنى على معدل الأجر النقدي،W1و مستوى السعرP1، إذ يشير المنحنى W1FS1إلى المقدارOLVمن وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقديW1و مستوى السعرP1،و للحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكميةOLVعند مستوى سعر P1،لابد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من W1 ومن ثم رفع معدل الأجر النقدي.

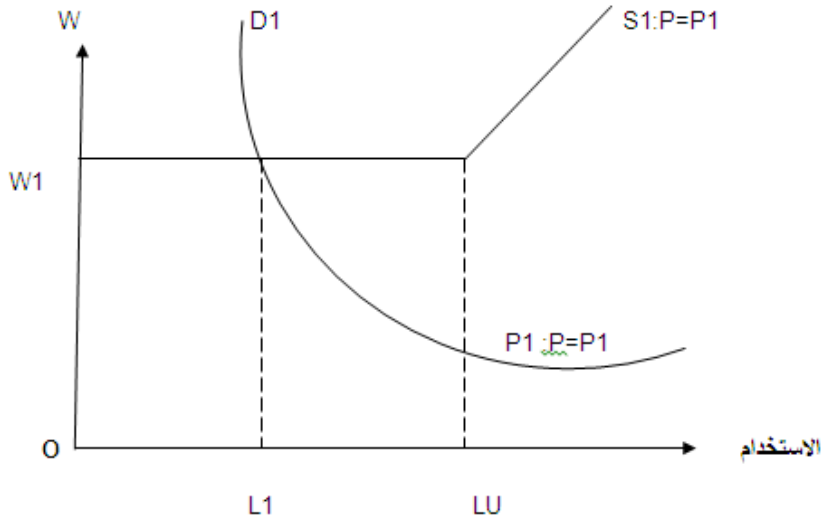

الشكل 03: دالة العمل عند كينز

نلاحظ من الشكل أنه تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا، على افتراض ثبات مستوى السعر عند (P1)، و بارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى D1 عند مستوى السعرP1، و يتمثل الطلب على العمل بالمقدارD1و عرض العمل بالمقدار OLV، و على ذلك عند مستوى الأجر النقدي W1، و السعرP1يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدرهL1Luوحده، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة.[10]

II –3– النظرية الحديثة للبطالة:

لم يتبقى للنظريتين الكلاسيكية أو الكينية بمقدورهما تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات و ظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تظهر أكثر قدرة على تفسيرها، و لعل أهم هذه النظريات نذكر:

*نظرية البحث عن العمل.

[10] عشيط لبنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 40-41.

*نظرية تجزئه سوق العمل.

نظرية الأجور الكفأة.

نظرية اختلال سوق العمل.

II -3-1- نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغة هذه النظرية إلى مجموعة من الاقتصاديين منهم Phelps Tordons; Hall; Perry حيث كانت لها القدرة على توفير إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل كان انطلاقهما من فرضية أساسية مفادها صعوبة توفير المعلومة الكاملة حول سوق العمل، و هذا عكس ما نجده في فرضيات النظريات التقليدية لسوق العمل،فوفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي "بطالة احتكاكية" و هي تعتبر سلوك اختياري، و قد استندت هذه النظرية على جملة من الفرضيات الفرعية يمكن حصرها فتمايلي:

كلما طالت مدة البحث عن العمل، كلما كان هناك احتمال للحصول على عمل ذي أجر أعلى، (على أساس أن الأفراد الذين لا يملكون عملا لديهم فرصة للحصول على قدر كبريمن المعلومات و عدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالعمال الذين يشتغلون).

*تحصيل المعلومات حول الأجور و مناصب الشغل المكلفة.

*الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الإجمالي للأجور المختلفة، فهو يقبل أن يعمل مقابل أجر يفوق الأجر الأدنى و يرفض العمل عند أجر أدنى منه.

– رغم ما حملته هذه النظرية من أفكار جديدة فيما يخص ظاهرة البطالة و التي لم تأخذ يعبن الاعتبار في النظريات المقدمة في المدارس السابقة، إلا أنها أهملت جوانب أخرى منها، لذا وجهت بعض الانتقادات يمكن إبراز بعضها في النقاط التالية:

– تعجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة و أسباب استمرارها في الأجل الطويل، كما أنها تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل، إضافة إلى ذلك تتمثل آخر التوازنات الكلية في سوق العمل.

– إن هذه النظرية تعتبر البطالة اختيارية، و لكن الواقع المعاش أثبت أن البطالة راجعة إلى تخلي العمال عن العمل نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة.

– إن اعتبار طول فترة البحث عن العمل كمؤشر جيد للحصول على فرصة عمل جيدة هو اعتبار خاطئ، لأن الدراسات التجريبية أثبتت أن الطالب ذو المدة الطويلة في البطالة يلاقي صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل جديدة.[11]

II –3–2– نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرص تجانس وحدات العمل، و تهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، و ذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف لكل منهما:

[11] بن عاشور ليلى محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة دارسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة 2008–2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ص 11 و 12.

– السوق الرئيسي: سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال و عمالة على درجة عالية من المهارة، و من ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل و أجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه درجة عالية من الاستقرار.

– السوق الثانوي: هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، و يتسم هذا السوق بانخفاض الأجور فضلا لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات و من ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.[12]

II –3–3– نظرية الأجور الكفأة:

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن ترتبط بين استقرار الأجور النقدية و إنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل و ذلك لتشجيع العمال و زيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور البطالة.

– حسب النظرية، يكون سلوك أرباب العمل و العمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المرودية بالنسبة لأصحاب الأعمال.

و تنظيم المنفعة و الإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة و ظهور البطالة

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:

[12] سقاي محمد الصديق محددات البطالة في الجزائر 2017-2018 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، جامعة بوضياف – المسيلة ص 26-27

– الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، و هذا ما نلمسه في البلدان النامية

– تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم و بالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه صف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجور أعلى سعر من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال و الوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين و توظيف عمال جدد خلفا لفئة العمال الأولى

– زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت و ترك العمل مع تحسين مستويات العمال و إخلاصهم

– لقد استطاعت نظرية الأجور الكفلة تفسير بعض جوانب سلوك أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال و سعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة و هذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع و ذلك حتى تتمكن من اختصار العناصر الكفلة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال، كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية الأقل مهارة–هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية– معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات

العالية لقد أستطاع نموذج الكنزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور و الأسعار باستخدام نظرية الأجور الكفأة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب، و لماذا لا تقدم على التوظيف العمال العاطلين الذين قد يقبلوا العمل عند أجور أقل.[13]

II -3-4- نظرية اختلال سوق العمل:

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة من فرضية أساسية و هي جمود الأجور و الأسعار في الأجل القصير، الشيء الذي يؤثر سلبا على كل من سوق العمل و سوق السلع على حد سواء، فنظرا لعدم إمكانية تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار، فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن في سوق العمل و السلع.

فعلى مستوى سوق العمل يحدث فائض في عرض العمل الشيء مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية أما على مستوى السوق الثاني و هو سوق السلع فإن جمود الأسعار يحدث اختلال بين الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة من السلع.

- إضافة إلى ذلك، فإن هذه النظريات تدعم الفكرة التي جاء بتا التحليل الكلاسيكي حيث تقر بوجود بطالة اختيارية و بطالة احتكاكية، كما أنها تتبين وجود البطالة الإجبارية، التي نفتها المدرسة الكلاسيكية و أثبت وجودها الفكرة و التحليل الكيني، و بناءا على ذلك يظهر في هذا الفكر لنظرية الاختلال، نوعان متميزان من البطالة:

[13] سليم عقون مرجع سبق ذكره ص 30-31

II -3-4-1- البطالة الكلاسيكية:

و هي تتميز إلى أن زيادة الأجور الحقيقية عن أجر التوازن يدفع رجال الأعمال إلى عدم الزيادة في خلق فرص العمل، مما يؤثر سلبا على زيادة عرض السلع الشيء الذي يؤدي إلى فائض في العرض داخل سوق العمل و فائض الطلب ف السوق السلع.

II -3-4-2- البطالة الكنزية:

تستمد هذه البطالة تسميتها من وجود تشابه بينها و بينا لبطالة عند لينز و الراجعة أساسا إلى نقص في التشغيل المرتبط بوجود ضعف في الطلب الفعال، و ليس لارتفاع الأجور على حد قول الكلاسيكي و هذا النوع من البطالة يظهر عندما يكون فائض في العرض داخل سوق العمل.

لقد أعطت هذه النظرية تحليلا أكثر عصرنه لظاهرة البطالة، حيث أنها لم تنشر إلى السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج البطالة نظرا لوجود نوعين من البطالة في شكل أني، فافتراض تجانس عنصر العمل يعني أن البطالة قد تكون إما كينية أو كلاسيكية، و لكن الواقع يشير إلى وجود أنماط مختلفة من عنصر إلى العمل، كما أنها ظهور نوعين من البطالة في آن واحد يؤدي إلى تصادم بين الحل المقترح لعلاج البطالة الكينية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية.[14]

[14] بن عائور ليلى ، مرجع السابق ذكره ص 12-13.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق للتحليل النظري يمكن القول أن البطالة تعد من أخطر المشكلات و إحدى التحديات التي تواجه العالم في القرن الواحد و العشرين، حيث تؤدي إلى الكثير من المخاطر السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية من بينها الجزائر حيث حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمشكلة البطالة، حيث تبين بأن أعلى تعريفات الاقتصاديين للبطالة تنطلق من مفهوم مشترك لها، معتمدين في تعارفهم المختلفة على المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية، و على الرغم من صعوبة قياس معدل البطالة و اختلاف طرق قياسها بين الدول، إلا أن هناك طريقة واحدة لقياسها تأخذ بتا جميع الدول، كما وجدنا بأن أنواع البطالة تختلف بحسب العوامل المرتبطة بها.

و بعد سرد مختلف للنظريات المفسرة للبطالة، تبين وجود اختلاف كبير بين الاقتصاديين فيما يتعلق بظاهرة البطالة، فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة أجارية مطلقا، لأنها ترى بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، و الناتج دائما عند مستوى التشغيل الكامل، و لذلك فهي تعترف بالبطالة الاختيارية و الاحتكاكية فقط، غير أن النظرية الكينية خالفت النظرية الكينية خالفت الكلاسيكية، و أقرت بوجود بطالة الاختيارية و كذلك البطالة الإجبارية، ثم ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير ظاهرة البطالة على ضوء معطيات جديدة و قد أرجعت تلك النظريات سبب وجود البطالة إلى وجود إختلالات في سوق العمل.

و لهذا فإن الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة على البطالة أصبحت ظاهرة غير مرغوب فيها حيث كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد القومي، و كذلك على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، فمعظم المشكلات الاجتماعية و النفسية و الأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة، كانت البطالة هي العامل المشترك فيها.

إضافة إلى أن وجود البطالة قد يهدد الاستقرار السياسي و الأمني للمجتمع، و يساهم كذلك في زيادة معدلات الجريمة و العنف.

الفصل الدراسات السابقة

تمهيد :

تعد البطالة من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية ،حيث تعتبر من المواضيع التي نالت مجالا للدراسة والاهتمام في عدة دول لأنها تعتبر من أهم المشكلات التي تعيق مصار التنمية والتقدم في مختلف دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد ظلت محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية و حتى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية ،وعليه نعرض في هذا الفصل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع لأنها بمثابة الرصيد المعرفي ،فهي تعطي أفكارا تدعم الدراسة كما تعتبر منطلقا هاما ورئيسيا لأي دراسة سواء كانت نظرية أو تطبيقية إذ لا يمكن الانطلاق من العدم لابد من توفر دراسات سابقة التي تتناول المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية وذلك من أجل التعرف على الأدوات المستخدمة وما توصلوا إليه من نتائج ومقارنتها من أجل زيادة الدقة في النتائج التي ستتوصل عليها الدراسة الحالية .

I .الدراسية المحلية والعربية

I–1 الدراسات المحلية :

1-**دراسة دراسة سليم عقون:** 2009-2010 بعنوان "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر " ،حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985 -2007 ،حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من بينها :وجود صراع واختلاف بين الاقتصاديين باختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة وذلك يسبب الديناميكية المتسرعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار بكون تحاليل هذه النظريات محدودة وتتم في فترة زمنية محددة وظروف معين حيث لا تتسم باستمرارية ولا شمولية إضافة إلى أن أوضاع الدول النامية لا تنطبق عليها العديد منن النظريات .

كما تم من خلال الدراسة القياسية المتبعة التوصل إلى النتائج التالية :

معدلات البطال في الجزائر تتأثر بشكل كبير للناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة وكذلك بعدد السكان الإجمالي حيث كان في الدراسة المتغير المعبر للبطالة خلال الفترة 1985-2000 هو عدد

السكان الإجمالي في حين كان الناتج المحصل الحقيقي هو المفسر للبطالة خلال فالفترة 2000-2007.[1]

2-**دراسة دحماني أدرويش** : بعنوان "النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر" ،دراسة قياسية كان الهدف منها محاولة تحديد الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة في حالة تواجد علاقة أوكن في الإقتصاد الجزائري من جهة، و من جهة أخرى كان هدفها مدى انطباق نظرية أوكن على الاقتصاد الجزائري حيث ومن هذه الدراسة تم التوصل إلى أن عدم انطباق نظرية أوكن على الاقتصاد الجزائري رغم أن وجود دعوة دراسات أشارت إلى وجود علاقة تفاعل قوي بين النمو الاقتصادي والبطالة.[2]

3-دراسة ددان عبد الغني بن يحيى طحين محمد عبد الرحمن ،2012 : بعنوان " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1970 – 2008،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في الجزائر وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي حيث تم العمل على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدّداتها حيث تم الاعتماد في ذلك على النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى متغيرات الواقع الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة ،حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

[1] سليم عقون ، مرجع سبق ذكره.

[2] دحماني،أ دريوش ، 2013 ، النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر دراسة قياسية كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس ، الجزائر ،ط2.

وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية ،ذلك أن منظر الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير وإعطاء حلول لمشكلة البطالة على فترات مختلفة تعدّدت بتعدّد الوقائع الاقتصادية كما أن النموذج القياسي المتبع في الدراسة قد بيّن أن الاستثمار هو المؤثر الأول والمباشر على معدلات البطالة في الجزائر.[1]

4- دراسة د.بوعلام مولاي د.سفير محمد :بعنوان "دراسة تحليلية و قياسية خلال فترة 1970 -2015" ،الهدف من هذه الدراسة هو محاولة قياس أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 1970 -2015 حيث تم في هذه الدراسة الاستعانة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في تفسير هذه العلاقة وتم الوصول الى النتائج التالية :

وجود أثر سلبي بين معدل البطالة ببطء لسنة واحدة والنمو الاقتصادي وهذا يعني أن تخفض معدل البطالة بفترة إبطاء سنة واحدة قد يساهم في زيادة النمو الاقتصادي ،إلا أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين نمو الاقتصادي والبطالة ،وكذلك بأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي اعتبرت أنها تساهم في محاربة البطالة ،ولكن غالبا ما تؤدي تلك السياسات الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدلات البطالة ،حيث أن هذه الدراسة نصت بمراجعة السياسة الهادفة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تأثر بدورها على النمو

[1] ددان عبد الغاني ، بن طجين محمد عبد الرحمن ، 2012 دراسة قياسية معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2008 كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر ط 10 .

الاقتصادي في المدى الطويل كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدلات البطالة.[1]

5-شلالي فارس :بعنوان "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الفترة 2001-2004" ،مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل خلال الفترة 2005-2009 ،حيث هدفت هذه الدراسة على بناء نموذج اقتصادي يعتمد على أسلوب بحوث العمليات يهدف إلى معرفة عدد مناصب الشغل التي يمكن توفيرها حسب الإمكانيات المالية المتوفرة ،و قد توصل الباحث إلى أن سياسة التشغيل ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة أما بالنسبة للنموذج المتوصل إليه فإنه يهدف إلى إنشاء مباحث عمل على أساس تقييم الموارد المالية المتاحة على قطاعات النشاط الاقتصادي عن طريق إنشاء استثمارات تمتص الأيادي العاملة .[2]

6-دراسة براحو حاج ملياني 2004-2013 :

تحت عنوان "صور آليات دعم التشغيل و دعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية و تنبؤية –" ،الهدف من هذه الدراسة هو عرض و تقديم الإطار النظري لمفهوم البطالة أما من الجانب التحليلي فحاولوا عرض وتحليل تبلور البطالة في الجزائر عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري وكذلك تحليل العلاقة بين معدلات البطالة وآليات دعم الاستثمار وذلك من

[1] د.بوعلام مولاي ، د.سفير محمد ، 2015، أثر البطالة و التشغيل على تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة 1970 -2015 جامعة البويرة ، الجزائر طبعة 8.

[2] شيلالي فارس دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 -2004 رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2004-2005.

خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي وذلك من خلال تطبيق نماذج قياسية للسلسلة المدروسة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري ،حيث تم الاستعانة ببعض الأدوات منها المعطيات الإحصائية من جداول وأشكال تتعلق بواقع الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة واستخدام البيانات السنوية كذلك تم الاعتماد على تقنيات وقوانين الإحصاء الوصفي والقياسي في التحليل ،حاولوا استخدام النماذج القياسية وعدد من الاختبارات الإحصائية وذلك بالاستعانة ببعض البرامج المعلوماتية المتخصصة منها EVIEWS حيث من هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

معرفة عدد الحقائق التاريخية والمستقبلية كذلك تم الوصول إلى أهم الخصائص و المميزات التي يتمتع بها النموذج الخطي المتعدد وقياس مدى قدرة تدخل الدولة من أجل إحداث استقرار في سوق الشغل والتخفيف من حدث مشكلة البطالة كذلك تم التوصل أن هذه البرامج و الآليات التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من البطالة هي مجرد حلول ممؤقتة و ظرفية .[1]

I –2– الدراسات العربية :

1–دراسة عبد الباسط عودات :2010 البطالة في قطاع غزة الهدف من هذه الدراسة هو معرفة نوع العلاقة بين البطالة وانعكاساتها الاجتماعية على العمال في قطاع غزة ،و بالتالي معرفة مدى مساهمة البطالة في التفكك الأسري الذي تعاني منه العائلات بسببها إضافي إلى التعرف على طبيعة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها عمال قطاع غزة بسبب البطالة ،حيث اعتمدت هذه الدراسة

[1] براحو الحاج ملياني ، دور أليات دعم التشغيل و دعم الإستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد المجيد ابن باديس ، مستغانم ، سنة 2014-2013

على المنهج الوصفي ،حيث استخدام استبانه تشمل هذا الموضوع وتم توزيعها على عيّنة عشوائية من مجتمع البحث ،و بهذا تم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية منها :

إثبات الدراسة أن البطالة آثار سلبية على الصحة النفسية والجسدية للعاطلين عن العمل ،إضافة الى وجود علاقة طردية بين البطالة والمشاكل الاجتماعية في قطاع غزة ،حيث كلما كانت معدلات البطالة مرتفعة كلما واد انتشار الجرائم والخلافات الأسرية وتعاطي المخدرات.[1]

2-د.عماد الدين احمد المصبح 2008 : "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك" ، حيث ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :يتسم الاقتصاد السوري بانتشار البطالة ،وتركزها في فئة الشباب وخريجي الجامعات وأن مشكل البطالة قد تزايد بعد تراجع الدول عن دورها في التوظيف ،كما تم توصل أن هناك علاقة توازنية طويلة لأجل بين معدل البطالة كمتغير تابع وباقي المتغيرات الأخرى و هي نمو الإنتاجية ، معدل التضخم .[2]

3- دراسة تيسير خضير ابراهيم 2006: بعنوان :"سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية آثارها ودورها في حل مشكلة البطالة" ،الهدف من هذه الدراسة هو طرح الحلول الممكنة التي تقدمها الوزارة للحد من ظاهرة البطالة بين خريجي المؤسسات التعليمية ،إضافة الى إفصاح على مدى تأثير

[1] عبد الباسط عودات ، البطالة في قطاع غزة ، بيت القدس للدراسات و البحوث الفلسطينية غزة فلسطين الطبعة الأولى 2010.

[2] د.عماد الدين أحمد المصبح (2008)، العوامل المؤثرة على البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية، كلية الإقتصاد و الإدارة لجامعة القصيم، المملكة السعودية،

سياسات وزارة التربية والتعليم العالي على البطالة ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف أعد الباحث استبيانين إحداهما تم توزيعها على 60 فرد وهم أساتذة في كلية التجارة بالجمعة الإسلامية ، الأزهر ،القدس المفتوحة وأخرى وجهة إلى خرجي المعاهد والجامعات غير العاملين ، حيث من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و هي وجود أثر لسياسات الوزارة على معدل البطالة ،وأنه من الممكن أن تقوم الوزارة بدور فاعل في حل مشكلة البطالة إذ ارتبطت باحتياجات سوق العمل إضافة إلى صعوبة تقديم حلول من قبل وزارة التربية والتعليم العالي لظاهرة البطالة المتعلمين بعزل عن وزارة السلطة الأخرى ومؤسسات المجتمع المحلي .[1]

4-دراسة صابر بلول 2002 :بعنوان " الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع و الأسباب و الحلول" ،هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والمعارف المؤدية إلى مشكل البطالة في سوريا وإيجاد مقترح لحل مشكل البطالة في سوريا حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها :

ظهور مشكلة البطالة سببها تراجع دور الدولة في مجال التخطيط والاستثمار مع نمط غالب من النمو الرأسمالي بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتعثر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] تيسير خضير ابراهيم ، سياسات وزارة التربية و التعليم الفلسطينية أثارها و دورها في حل مشكلة البطالة ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في ادارة الأعمال فسم إدارة الأعمال كلية التجارة .2006

والتي تزامنت مع زيادة في نسبة قوة العمل ،وبما لا يتناسب مع فرص التوظيف التي وفرتها الحكومة والقطاعين العام والخاص.[1]

5-دراسة د.تامر على النويران ،د. حمود حميدي بني خالد: بعنوان "أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن ،دراسة قياسية تحليلية لفترة 1990-2015" ،هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجانب النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة بإضافة معرفة اتجاه العلاقة بين هاتين الظاهرتين في اقتصاد الأردني ،كما حاولت استخدام اختبار قانون أوكان الذي يبرز العلاقة سابقة الذكر والهدف الأخير هو استخلاص بعض المقترحات المناسبة لمعالجة هذه القضية ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وتم استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال مجموعة من أساليب إحصائية ،حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

يشير قانون أوكان إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة بالإضافة إلى إثبات الاختبارات الإحصائية أن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وقد فسرت هذه النتيجة بأن جزء من البطالة في الأردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل ،وهذا

[1] دراسة صابر بلول 2002 الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا الواقع، الأسباب، الحلول ، قسم الإقتصاد و الإدارة المعهد العالي للعلوم، جامعة دمشق ط 18.

ما يسمى البطالة الهيكلية بإضافة لوجود العمالة الوافدة والتي تستوعب جزء من أي أثر للنمو الاقتصادي على البطالة سواء كان سلبا أو إيجابا.[1]

6-دراسة د.محمود فاروق محمد غراب بعنوان :"أثر حجم الادخار المحلي على البطالة في مصر 2018" ،هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر حجم الادخار المحلي على نسب البطالة في مصر بالإضافة إلى تأكد من عدو وجود علاقة عكسية بين حجم الادخار المحلي ونسب البطالة في مصر ، وكانت فترة هذه الدراسة 1992 إلى عام 2014 حيث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وكذلك تم استخدام التحليل الإحصائي لاختيار مدى وجود علاقة ارتباط عكسي معنوي بين حجم الادخار المحلي والبطالة في مصر ،حيث من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ،من بينها العلاقة بين البطالة و الادخار علاقة عكسية ،فكلما زاد الادخار وتم وضعه في المنافذ الشرعية مثل البنوك كلما انخفضت نسب البطالة بالإضافة العلاقة بين البطالة والادخار علاقة غير معنوية وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤات المستقبلية لهذه العلاقة .[2]

.

[1] د.تامر على النويران ،د. حمود حميدي بني خالد، 2017 أثر النمو الاقتصادي على المعدل البطالة في الأردن دراسة قياسية التحليلية لفترة 1990-2015 ، جامعة الطفيلة التقنية ، الأردن ، العدد 04.

[2] محمود فاروق محمد غراب ، أثرر حجم الإدخار المحلي على البطالة في مصر ، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة 2018.

II-الدراسات الأجنبية

1.nader kabbani ekta kothri 2005 youth employment in the men region :asituational assessment

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة و استمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط ،وذلك من خلال التعرف على سوق عمل الشباب في تلك المنطقة ،حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها :

معدلات البطالة ترتفع في الشرق الأوسط بين فئة الشباب راجع إلى جمود السوق و الارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه وذلك من خلال ارتفاع معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة بإضافة إلى عدم سماح للمؤسسات القطاع الخاص بتأهيل وذلك من خلال عقبات البيروقراطية و كذلك زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن. [1]

2-Federico biagi 2005 ,demographic and education effects onthnemployment in europe.

الهدف من هذه الدراسة تحليل التأثيرات التعليمية والديمغرافية على معدلات البطالة في أوروبا حيث تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي من خلال اختيار بيانات مقطعية لمجموعة من الدول

[1] nader kabbani ekta kothri 2005 youth employment in the men region :asituational assessment

الأوروبية ضمنة سلسلة زمنية 1980-2005 ،حيث تم من خلال هذه الدراسة التوصل الى مجموعة من النتائج من بينها :

التغيير في هيكل أعمار السكان تعود إلى العمالة البالغة والبطالة هنا ليس لها أي تأثير على أعمار السكان ضمن الفئة العمرية البالغة بإضافة إلى أن زيادة معدلات الخبرة تقلل من معدلات البطالة .[1]

[1]Federico biagi 2005 ,demographic and education effects onthnemployment in europe

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف الدراسات السابقة لهذا الموضوع ،حيث اختلفت القيم فيما بينها في تفسيره وإبراز أهميته وعلاقته بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس جاءت فكرة إشكالية البطالة حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من اجل التوصل إلى نتائج في فترة زمنية معينة وقد أوضحت النتائج أن اغلب الدراسات التي ذكرت سابقا استخدمت النماذج القياسية للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة ،وعليه من هذه الدراسات يمكن توجيه الدراسة الحالية إلى اكتشاف متغيرات جديدة مؤثرة على بطالة في الجزائر .

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لمعدلات البطالة و محدداتها في الجزائر

تمهيد :

بعد التطرق إلى الإطار النظري للبطالة في الفصل الأول و ذكر أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا في الفصل الثاني سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية وصفية لمعدلات البطالة و محدداتها في الجزائر و كذلك التطرق إلى أهم الإجراءات التي اعتمده عليها الجزائر من أجل تخفيف من حدة البطالة إضافة إلى ذلك بناء نموذج قياسي لمحددات البطالة في الجزائر باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية و هي ذلك السياق يتم أولا تحديد متغيرات الدراسة التي يمكن أن تؤثر على البطالة و صياغة النموذج و تقديره ثم تحليل الاقتصادي للنتائج خلال الفترة الممتدة من 1987-2018.

I–دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات البطالة و محدداتها في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل بيانات و إحصائيات المتعلقة بتطور معدلات البطالة و محدداتها في الجزائر خلال فترة الممتدة من 1987 -2018

I–1– دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات البطالة

الشكل (4) :تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1987 –2018

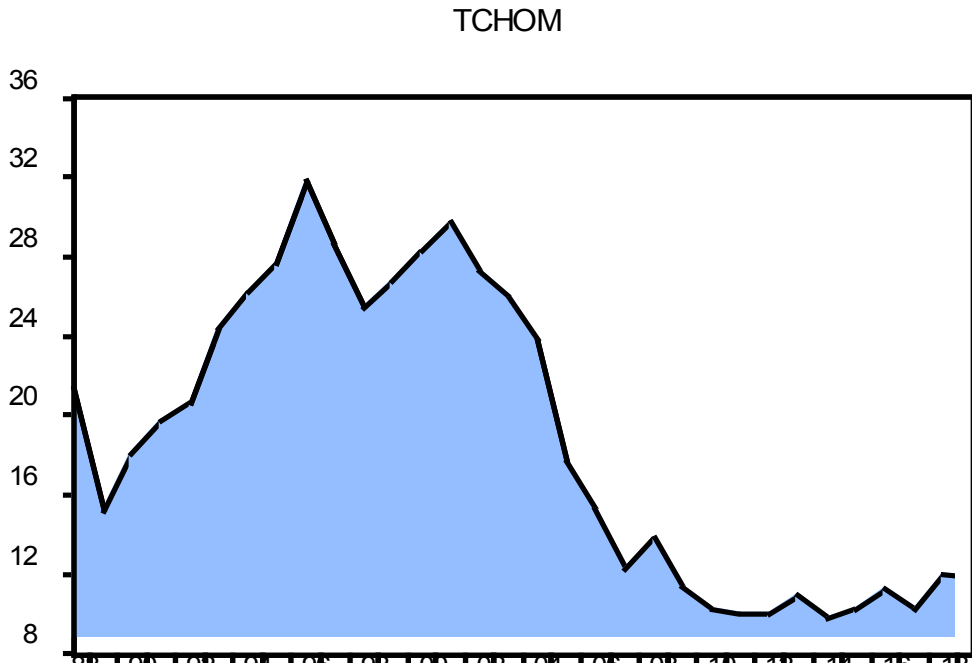

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات eviews

جدول (1) : دراسة وصفية لتطور معدلات البطالة خلال الفترة 1987-2018 .

	TCHOM
Mean	18.67922
Median	17.87500
Maximum	31.84000
Minimum	9.820000
Std. Dev.	7.475409
Skewness	0.211540
Kurtosis	1.487912
Jarque-Bera	3.287207
Probability	0.193282
Sum	597.7350
Sum Sq. Dev.	1732.334
Observations	32

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات eviews

I-1-1 المرحلة الأولى : من 1987-2000 تميزت هذه المرحلة بفترة الإصلاحات و برامج التعديل شهدت معدلات البطالة ارتفاعا محسوسا حيث سجلت سنة 1987 نسبة 21.4 % لترتفع النسبة سنة 2000 إلى 29.77 % ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وعجز الجزائر إلى توفير السيولة اللازمة لذلك .

I-1-2 المرحلة الثانية : من 2000 إلى 2006 ،شهدت هذه المرحلة انخفاض و تدهور في أسعار النفط و تراجع معدلات البطالة حيث سجلت سنة 2000 نسبة 29.77%، بينما سجلت انخفاض ملحوظا سنة 2006 وصل إلى 12.27 %، وهذا راجع إلى التوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة التي شهدها الاقتصاد الوطني .

I-1-3 المرحلة الثالثة : من 2006 إلى 2018، كان للأزمة المالية العالمية تأثير على الاقتصاد الجزائر وما صحبها من انعكاسات سلبية، بينما شهد قطاع تشغيل تحسنا ملحوظا مما أدى إلى تقليص معدلات البطالة حيث سجلت سنة 2006 نسبة 12.27 % بينما سجلت تراجع ملحوظا سنة 2018 بنسبة 11.88 %، وهذا راجع إلى زيادة في وسائل دعم وآليات التشغيل.

I-1-4 الدراسة الوصفية : يتضح من خلال جدول دراسة وصفية ومنحنى معدلات البطالة أن سلسلة تخضع لتوزيع طبيعي، وهذا ما يثبته اختبارJarque-Bera ، بحيث أن قيمة احتمال اكبر من قيمة الحرجة 5% إذن نقبل فرض العدم أي أن سلاسل خاضعة لتوزيع طبيعي .

I-2 – دراسة تحليلية وصفية لمحددات البطالة في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل بيانات و إحصائيات المتعلقة بمحددات البطالة في الجزائر خلال فترة الممتدة من 1987 -2018

I-2-1- الناتج المحلي الإجمالي : يعرف على انه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة ويحتوي على قيمة السلع المنتجة ويتبين لنا أن هذا تعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة و الخدمات إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي أو يقاس بالأسعار الثابتة ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي .

- و يمكن من خلال الشكل التالي تفحص أهم المراحل التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري

شكل رقم (5) : الناتج المحلي إجمالي ومعدل البطالة خلال الفترة 1987-2018

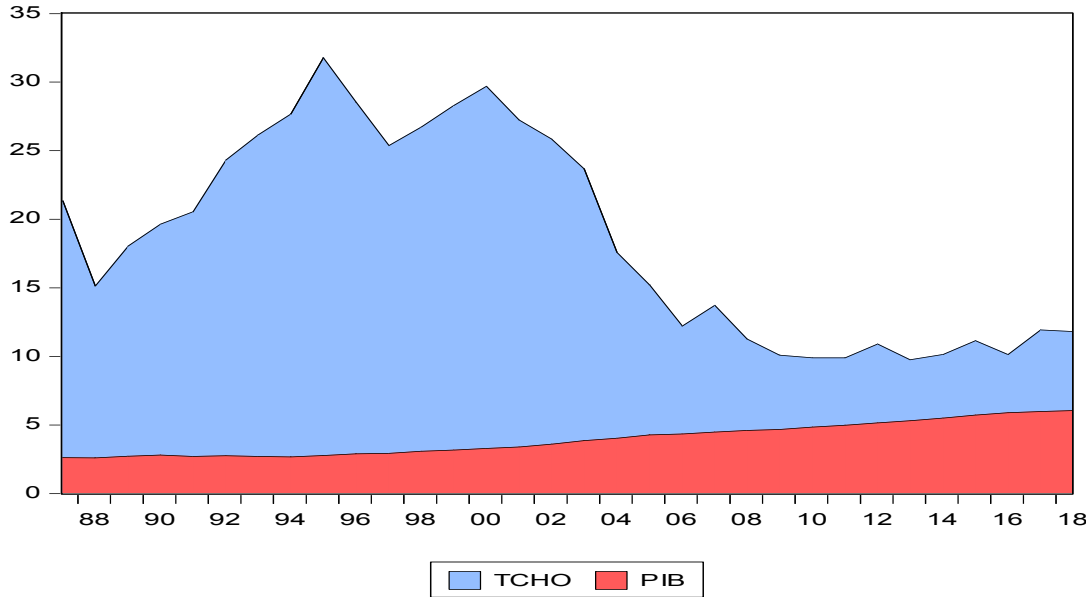

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews8**

الجدول رقم (2): دراسة وصفية لتطور الناتج المحلي إجمالي ومعدل البطالة خلال الفترة 1987-2018

	TCHO	PIB
Mean	18.67922	4.013750
Median	17.87500	3.790000
Maximum	31.84000	6.120000
Minimum	9.820000	2.660000
Std. Dev.	7.475409	1.176413
Skewness	0.211540	0.401163
Kurtosis	1.487912	1.736277
Jarque-Bera	3.287207	2.987630
Probability	0.193282	0.224515
Sum	597.7350	128.4400
Sum Sq. Dev.	1732.334	42.90235
Observations	32	32

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews8**

-من خلال الشكل يتضح أن تطور معدل نمو الناتج محلي الإجمالي ، شهد خاصة في منتصف الثمانيات انخفاضاً محسوساً في هذا المعدل، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لأسعار البترول في السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وهو ما كشف فعلاً عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، أيضاً سجل معدل نمو الناتج المحلي مستويات منخفضة خلال الفترة 1994-1998 ،رافقه ارتفاع كبير في معدلات البطالة، ويعود ربما سبب انخفاض في الناتج المحلي إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد السوق، وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي .

يلاحظ أنه ابتدءا من سنة 2001 ،عرف معدل نمو الناتج المحلي تحسناً ملحوظاً ما أدى إلى تقليص معدل البطالة بنسب ملحوظة إذ سجل سنة 2017 نسبة 11.99 %ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة لأوضاع السابقة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في رفع من معدلات النمو .

و عليه يمكن القول أنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدله أدى وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي، ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد .

- كما يتضح من خلال جدول دراسة وصفية ومنحنيات لناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة أن سلاسل تخضع لتوزيع طبيعي وهذا ما يثبته اختبارJarque-Bera بحيث ان قيمة احتمال اكبر من قيمة الحرجة 5% إذن نقبل فرض العدم أي أن سلاسل خاضعة لتوزيع طبيعي .

أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة وحجم الناتج محلي الإجمالي هي علاقة عكسية.

I-2-2- معدل نمو السكاني هو المعدل الذي يزداد فيه عدد الأفراد في عدد السكان في فترة زمنية معينة، معبرا عنه بجزء بسيط من السكان الأولي، على وجه التحديد، يشير معدل النمو السكاني إلى التغير في عدد السكان خلال فترة زمنية وحدة، والتي يتم التعبير عنها غالبا كنسبة مئوية من عدد الأفراد في بداية هذه الفترة، بحيث تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطون اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل) .

شكل رقم (6) معدل نمو السكاني ومعدل البطالة خلال الفترة 1987-2018

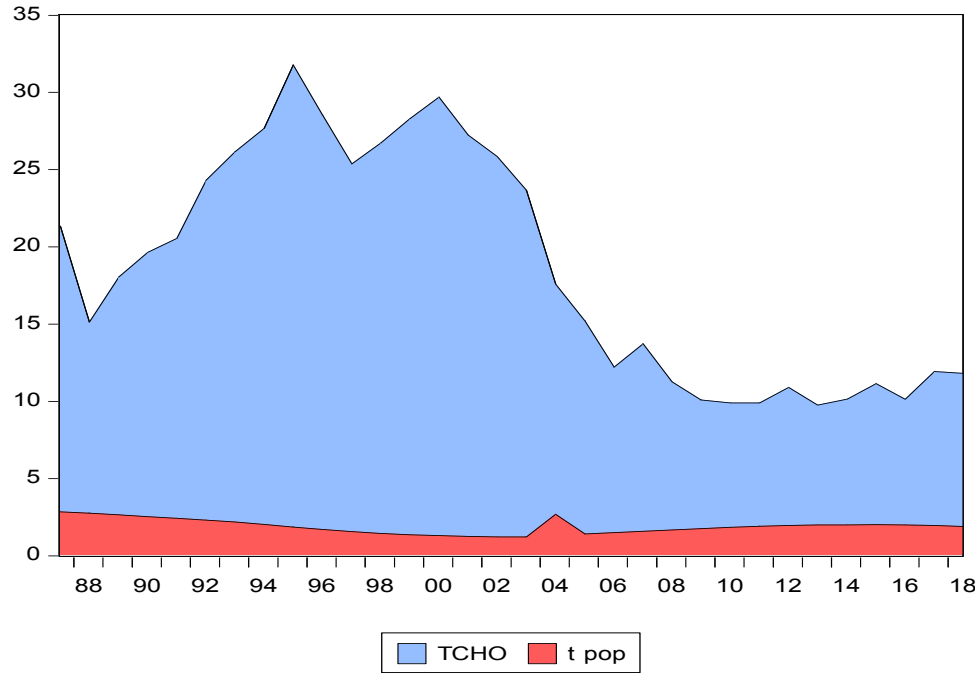

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews8**

الجدول رقم (3): دراسة وصفية لمعدل نمو السكاني ومعدل البطالة خلال الفترة 1987-2018

	TCHO	T_POP
Mean	18.67922	1.965372
Median	17.87500	1.961676
Maximum	31.84000	2.908336
Minimum	9.820000	1.283229
Std. Dev.	7.475409	0.464623
Skewness	0.211540	0.392408
Kurtosis	1.487912	2.310175
Jarque-Bera	3.287207	1.455726
Probability	0.193282	0.482940
Sum	597.7350	62.89191
Sum Sq. Dev.	1732.334	6.692099
Observations	32	32

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews**8

بالنسبة لمعدل النمو السكاني فيلاحظ أنه منذ فترة 1987والتي تميزت بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر ب 2.90% و لكن مع بداية 1990 بدأت هذه النسبة تعرف تراجعاً مهماً وسجل تباطؤ محسوساً لوتيرة النمو السكان، حيث انخفض بأكثر من النصف خلال الفترة (1987-2003)، إذ سجل سنة 2003 نسبة 1.28 % ويرجع ذلك إلى الأثر المزدوج للتنمية البشرية وانتشار وسائل منع الحمل في المجتمع الجزائري إضافة إلى سياسة تباعد الولادات، ارتفاع مستوى التعليم بين الآباء والأمهات وأزمة السكن ما أدى بطبيعة الحال إلى تأخر سن الزواج، لكن وابتدءا من سنة 2004 شهد المعدل نمو سكاني طبيعياً وصل سنة 2012 إلى 2.02 %وسنة 2018 تراجع بالنسبة قليلة حيث تم تسجيل 1.95% من الواضح أن هذه التطورات مهمة جداً عرفتها الجزائر، فهي تمثل طاقة بشرية ضخمة خاصة وأن 70 %منها هم شباب يمثلون الفئة النشطة، وما يمكن قوله هو أن

زيادة معدل نمو السكاني وزيادة حجم السكان النشطون مع وجود سياسة واضحة متمثل في دعم البرنامج التنمية فلاحيه والريفية ، وتمويل مختلف برامج دعم الشباب سيؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة مما يترتب عنه انخفاض في معدل البطالة .

- كما يتضح من خلال جدول دراسة وصفية ومنحنيات لمعدل نمو السكاني ومعدلات البطالة أن سلاسل تخضع لتوزيع طبيعي وهذا ما يثبته اختبارJarque-Bera بحيث ان قيمة احتمال اكبر من قيمة الحرجة 5% إذن نقبل فرض العدم أي أن سلاسل خاضعة لتوزيع طبيعي .

أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل نمو السكاني ومعدل البطالة هي علاقة عكسية .

I-3-3- استثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة

عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها و يمتلكها و يسرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع و ذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة غلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية و التسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجلات ، و يكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح و عوائد تكاليف الاستثمار .

شكل رقم(7) : استثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ومعدل البطالة خلال الفترة 1987-2018

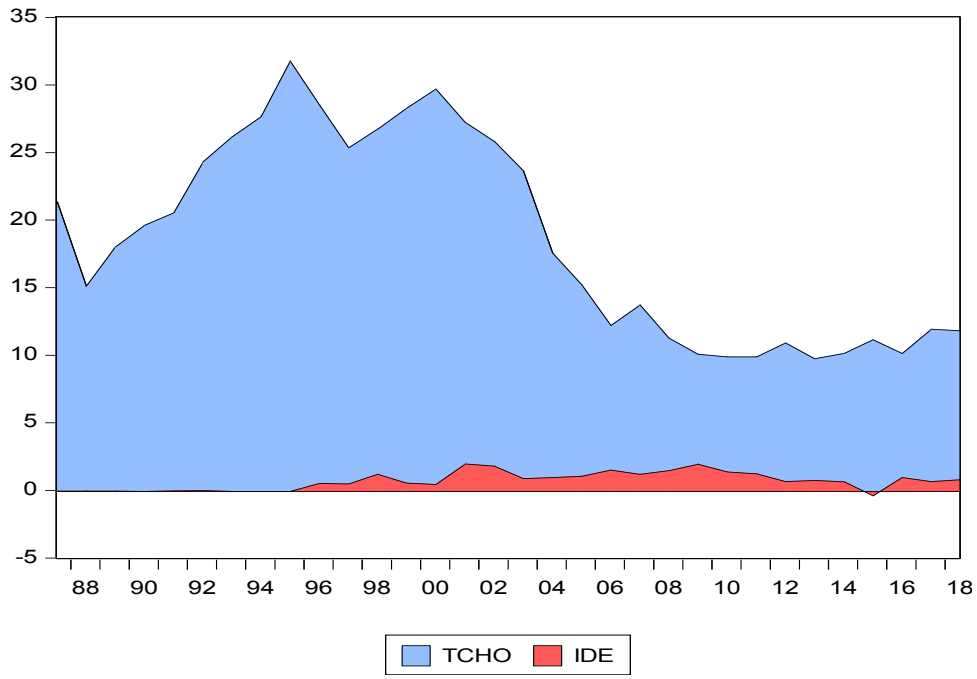

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews8**

الجدول رقم (4): دراسة وصفية استثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ومعدل البطالة خلال الفترة 1987-2018

	TCHOM	IDE
Mean	18.67922	0.757188
Median	17.87500	0.720000
Maximum	31.84000	2.030000
Minimum	9.820000	-0.320000
Std. Dev.	7.475409	0.660871
Skewness	0.211540	0.255162
Kurtosis	1.487912	2.083635
Jarque-Bera	3.287207	1.466875
Probability	0.193282	0.480255
Sum	597.7350	24.23000
Sum Sq. Dev.	1732.334	13.53925
Observations	32	32

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews8**

من خلال الشكل يتضح أن تطور معدلات الاستثمارات الأجنبي المباشرة كانت شبه منعدمة بداية من 1987 إلى غاية 1996 وفي نفس هذه الفترة رافقه ارتفاع كبير في معدلات البطالة حيث كانت الجزائر في هذه الفترة تعاني من أزمة اقتصادية و اجتماعية وسياسية و هذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم تحفيزات و الامتيازات المقدمة من الدولة إلى أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله ولكن مع بداية 1998 بدأت النسبة في الارتفاع إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 ، و اعتماد جملة من التحفيزات و المزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل و مراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل و المتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و كذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي و هو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر حيث سجلت سنة 2018 نسبة0.87% مما أدى إلى تقليص معدلات البطالة حيث سجلت 11.88% .

و عليه يمكن القول أنه كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفع معدلها أدى وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها .

كما يتضح من خلال جدول دراسة وصفية ومنحنيات الاستثمار الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة أن سلاسل تخضع لتوزيع طبيعي وهذا ما يثبته اختبارJarque-Bera بحيث أن قيمة احتمال اكبر من قيمة الحرجة 5% إذن نقبل فرض العدم أي أن سلاسل خاضعة لتوزيع طبيعي .

أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة ومعدل الاستثمارات الأجنبية الوافدة هي علاقة عكسية

I-3-الإجراءات المعتمدة للتخفيف من حدة البطالة:

من بين الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف الدولة

I– 3–1تطوير أجهزة برامج التشغيل:

تم إنشاء أجهزة التشغيل في الجزائر من أجل إدماج البطالين في سوق التشغيل، من خلال نشاط إدماج للشخص العاطل عن العمل، يكسبه وضعا ماليا و اجتماعيا من خلال الأجهزة و البرامج التالية:

الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي:

برنامج الشبكة الإجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج على الإدماج المهني DAIP :

في جوان 2008، بدء في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء كانت لهم خبرة مهنية أولا و الذين دخلوا سوق العمل، و تشمل عقود إدماج حاملي الشهادات CID الموجهة لفئة المتحصلين على الشهادات الجامعية، عقود الإدماج المهني CIP و تخص طلبة التعليم المتوسط المتحصلين على شهادات التكوين و التعليم المهنيين، و عقود التكوين و الإدماج الموجهة للفئات غير المؤهلة CFI، حيث يتم مراقبة و تسيير هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و المديريات ولائية.

I–3–2 الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية ADS:

و يضم هذا الجهاز:

التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة:

-بالإضافة إلى توجيه منحة جزافية للتضامن AFS الموجهة للأشخاص عديمي الدخل، و الغير القادرين على العمل و الغير مستفيدين من برامج المساعدة الإجتماعية الأخرى،ساهمت الوكالة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة و عدم إستقرار على مستوى النسيج الإجتماعي عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الإجتماعي و التنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة.

-يتعامل هذا الجهاز مع الأشخاص العاطلين عن العمل و كذلك الذين بلغوا السن القانونية للعمل، و يتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في النشاطات ذات المنفعة العامة، في ما يخص المدة القانونية للشغل و الإستفادة من الحماية الإجتماعية، حيث أن هذا النوع من الشغل لا يشكل علاقة عمل بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن، تحدد الإستفادة من البرامج بشخص واحد لكل عائلة، و يعطي حق الإستفادة من أجر زهيد و يضمن البرامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة و هو التغطية الجماعية[1].

- الأشغال ذات المنفعة العامة، ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير سنة 1997م و يهدف هذا البرنامج إلى تنمية و تطوير المجتمعات السكانية أقل نموا بهدف إنشاء عدد

[1] رمول صفية، دراسة قياسية و تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2011، مذكرة لنيل شهادات ماستر أكاديمي، إقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، سنة 2014-2015، ص: 49-50.

معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، و ما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي و لا معدات ضخمة.

- و جهد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الإقتصادية على الفئات السكانية المحرومة و لدعم تحسين النشاط الإجتماعي للدولة، و تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين:

المرحلة الأولى: 1997-2000:

هي مرحلة نموذجية يسمح بإنطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات و الأشغال البسيطة في مجال الري،حيث خصصت الجزائر قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلثا المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و ذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة، عدة مشاريع أغلبها تم إنجازها سنتي 1998-1999 ، أما بالنسبة لسنة 2000م لم يبقى إلى الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدى إلى التشغيل 140000 شخص، و منه تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

المرحلة الثانية: 2000-2004:

تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي الممتد علة المرحلة 2001-2004 من أجل إنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار، إن جهاز

الأشغال ذات المنفعة العامة و الإستعمال المكثف لليد العاملة سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر بـ 108406 دج سنويا.

إن هذا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفّره من مناصب عمل مؤقتة و بتكلفة زهيدة نوجزها في ما يلي:

- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة و المؤسسة المصغّرة.[1]
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد
- اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني.
- عدم تشجيع البلديات في الإشتراك في إختبار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن.

I-3-3- عقود ما قبل التشغيل CPE:

و هذا البرنامج تم إنطلاقه سنة 1998م موجه لفئة الجامعيين و الحاصلين على الشهادات الجامعية[2]، حيث يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، و هو يهدف إلى تشجيع و تسهيل إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل، سجلت الوكالة منذ إنطلاقها غاية 2001.،

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

[2] بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص: 560.

142695 طالبا فيما وصل عدد المناصب 39373 منصب حسب وكالة التنمية الإجتماعية بغلاف مالي قدرة 75000 دج لكل مستفيد.[1]

إن الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل تنقسم ، تنقسم إلى قسمين:

بالنسبة للمستخدم:

- تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.

مع العلم أنه يطلب من المترشحين المؤهلين الإستفادة من عقود ما قبل التشغيل و التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل، و تمنح الوكالات للمعنيين شهادات تسجيل و تقوم بإرسال قوائم الأسماء شهريا إلى مند وبيات تشغيل الشباب.

بالنسبة للشباب:

- معالجة مشكل بطالة الشباب الحائز على شهادات و المقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب.
- السماح للشباب الحائزين على شهادات الإستفادة من خبرة مهنية و مهارة توافق إختصاصهم.
- الرفع من إمكانات الإدماج المهني الدائم بعد فترة التشغيل.[2]
-

[1] ددان عبد الغني، و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 182

[2] شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص:102.

I-3-4 الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب ESIL:

و هو برنامج تم إطلاقه ستة 1990م لتقليل من حدة البطالة التي كانت تعرفها الجزائر أثناء التحول نحو إقتصاد السوق[1]، و كان يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير منتجة و القليلة التأهيل، سمح هذا الإجراء بتوظيف حوالي 2500 شاب سنة 2004م، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة ترتكز في مجملها في القطاع الخدمي.[2]

I-3-5-أجهزة صيانة و ترقية الإستثمارات:

I-3-5-1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

تم إستحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم و ترقية و متابعة الإستثمار كونها لم تحقق الأهداف التي أنشأت لأجلها، و تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الإستثمارات و ذلك من خلال الخدمات التي تم تقديمها و تقرير المزايا للضريبة المرتبطة بالإستثمار و الذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب شغل و بالتالي التخفيف من البطالة، منذ إنشاء الوكالة سنة 2001م بمبلغ 743.97 مليار دينار سمح بتوفير 178166 منصب شغل و تتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للإستثمار.

[1] بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص: 561.

[2] سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2013-2014.

I-3-5-2 جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب)ANSEJ:

تم الشروع في هذا الجهاز منذ السداسي الثاني من سنة 1997م، يغطي الجهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب نوعين من النشاط:

- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.
- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة

كما يقوم الجهاز على ثلاثة نقاط أساسية:

- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الإستشارة.
- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الإقتصادي و المالي فيما تخص تقييم الأخطار، و إتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بمهام محددة بحيث عليها أن:

- تأمين متابعة الإستثمارات بالسهر على إحترام الإلتزامات التي تربط المقاول الجديد.
- تدعم و ترافق و تنصح المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم.

إن تقييم جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب يدل على وجود نقاط إيجابية و سلبية.

- **النقاط الإيجابية:**

- تشكيل غلاف مالي هام لمشاريع المؤسسات المصغرة.
- إدخال المنطق الإقتصادي في الخدمة العمومية للتشغيل.
- المساهمة في إبراز و تطوير روح المؤسسة.
- إنعاش إنشاء المؤسسة في فترة التراجع الإقتصادي.

- **النقاط السلبية:**

- ضعف فعالية إجراءات التمويل من طرف البنوك.
- غياب دعم المشاريع في مرحلة الإنجاز و الإستثمار.
- إجراءات تقنية ة إدارية لإنشاء مؤسسات طويلة و مكلفة.
- ضعف المساعدة التقنية للمتعاهدين فيما يخص إعلام المرافقة.

I -3-5-3- أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

و هو عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الإجتماعي، أنشأت في سنة 1994م، و تتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب إقتصادية و كذا في تحول فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين و التأهيل، قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة و الدعم و خلق النشاط، و ذلك بإنشاء مراكز و

الدعم و خلق النشاط، و ذلك بإنشاء مراكز البحث عن العمل، و مراكز مساعدة العمل الحر و التكوين بمفهومه الواسع.[1]

I-3-5-4- جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM :

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999م، حيث سمع آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة إنجازها و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002م حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" و بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004م.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الإجتماعية، و تتمثل مهامه الأساسية في النقاط التالية:

- منح سلف بدون فوائد
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

[1] سميرة العابد، زهية عبار، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، العدد 2012/11، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 80.

- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم .
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتير الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.[1]

جدول (5): الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد مناصب العمل	4994	33331	25847	63148	91101	161417
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد مناصب العمل	161417	219641	166053	176315	126152	22607
السنة	2017					
عدد مناصب ع	23058					

المصدر: إحصائيات ANGEM على الموقع www.angem.de

[1] مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن عدد مناصب الشغل المستحدثة قد إنتقلت من 4994 سنة 2005م إلى 23058 سنة 2017م، و هي لا تزال ضعيفة حيث تميزت هذه الإحصائيات خلال الفترة 2005-2017 بالتذبذب.

II – دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر :

- نحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين معدلات البطالة و المتغيرات المفسرة (الناتج المحلي الإجمالي PIB، زيادة نمو الطبيعي pop ،الاستثمارات الأجنبية المباشر الوافدة IDE،حيث أن هذه المتغيرات المفسرة تؤثر على هذا المتغير و لها أهمية كبيرة في وضع السياسات الملائمة من أجل تخفيض من معدلات البطالة .

II –1– البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات البطالة في الجزائر

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات البطالة في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة (1987-2018)، و ذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك العالمي .

II–2–الصياغة الرياضية للنموذج:

بناءا على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة يمكن وضع نموذج قياسي لمحددات البطالة في الجزائر ذلك كما يلي:

$$tchom_t = c_0 + c_1\ pib_t + c_2\ pop_t + c_3\ ide_t + e_t$$

حيث :

TCHOM: معدلات البطالة

PIB:ناتج المحلي الإجمالي

POP:معدل نمو السكاني

IDE: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة

II –3–الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير نموذج محددات البطالة في الجزائر تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية،و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة،حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى،وكمرحلة ثانية تستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا **Fully Modified (Ordinary Lest Square–FM–OLS)**

لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك ،و تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي،إضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي و الإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك، و تشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما

II–4–دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار – Augmented Dickey Fuller و اختبار PERRON PHILLIP من خلال الجدولين التاليين:

H0 : سلسلة غير مستقرة .

H1: سلسة مستقرة .

الجدول (6):اختبارADF"Augmented Dickey–Fuller test statisti

المتغير		ADF عند الثابت و الاتجاه				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
TCHOM	TCHOM	-1.498920	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(TCHOM)	-5.163771	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1
PIB	PIB	-2.479319	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(PIB)	-4.074415	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1
POP	POP	-2.703044	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(POP)	-8.714393	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1
IDE	IDE	-2.721139	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(IDE)	-5.818338	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews8**

من خلال الاختبار ADF تبين أن السلاسل كلها غير مستقرة في المستوى حيث أن القيمة المحسوبة اقل من القيم الحرجة عند **1%** **5 %** . **10%** وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة أي السلاسل غير مستقرة في المستوى ولتخلص من جذر الوحدة نطبق الفرق الأول حيث تبين عنده أن السلاسل كلها مستقرة بحيث أن القيمة المحسوبة اكبر من القيم الحرجة **1%** . **5%** . **10%** وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول أي متكاملة من رتبة (1) **I** .

الجدول (7):اختبار PHILLIP PERRON

المتغير		pp عند الثابت و الاتجاه				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
TCHOM	TCHOM	-1.619324	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(TCHOM)	-5.161151	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1
PIB	PIB	-2.406086	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(PIB)	-4.145789	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1
POP	POP	-2.510263	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(POP)	-11.37659	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1
IDE	IDE	-2.677615	-4.284580	-3.562882	-3.215267	قبول H0
	D(IDE)	-10.12256	-4.296729	-3.568379	-3.218382	قبول H1

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **Eviews**8

من خلال الاختبار pp تبين أن السلاسل كلها غير مستقرة في المستوى حيث أن القيمة المحسوبة اقل من القيم الحرجة عند **1%** **5 %** **10%** وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة أي السلاسل غير مستقرة في المستوى ولتخلص من جذر الوحدة نطبق الفرق الأول حيث تبين عنده أن السلاسل كلها مستقرة بحيث ان القيمة المحسوبة اكبر من القيم الحرجة **1%** . **5%** . **10%** وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول أي متكاملة من رتبة (1) **I** .

الخلاصة إن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى(0) **I** و ساكنة من رتبة (1)**I** و من تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

II –5–منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN لأن هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي، و يعد هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف (ENGLE GRANGER)،و الذي يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن

في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و يسمح أيضا بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، و التي يفترض بأنها غير موجودة في المنهجية ENGLE) (GRANGER،كما تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر لأن مقدراتها أقل تحيزا و أكتر استقرارا خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

الجدول (8) : منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة johansen

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
لا شيء	0.830815	90.66465	47.85613	0.000
على الأكثر 1	0.634388	42.69204	29.79707	0.0010
على الأكثر 2	0.420026	15.52508	15.49471	0.0495
على الأكثر 3	0.029779	0.816247	3.841466	0.3663
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى **	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
لا شيء	0.830815	47.97261	27.58434	0.000
على الأكثر 1	0.634388	27.16697	21.13162	0.0062
على الأكثر 2	0.420026	14.70883	14.26460	0.0425
على الأكثر 3	0.029779	0.816247	3.841466	0.3663

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews8

*يشير اختبار الأثر إلى وجود R=3 عند مستوى معنوية 0.05

**يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجودR=3 عند مستوى معنوية 0.05

- رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

يوضح الجدول نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساويR ، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفي الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=3 . والاختبار الآخر وهو اختبار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقة، و منه فإن R=3 مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة ومحدداتها .

II –6–منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS):

صمم كل من PHILIPS و HANSEN (1990) و PHILLIPS و MOON (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك وعرفت بنهج FMOLS، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات،كما تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى OLS والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير،و تتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة،كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة،ننتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول

الجدول(9): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**احصائية t**	**الاحتمال**
pib	-4.595164	-6.338308	0.0000
pop	-11.39599	-5.097205	0.0000
IDE	-5.074597	-3.190184	0.0036
C	63.21152	11.55386	0.0000
R^2=0.815931	DW=1.80		

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews8

يوضح الجدول نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لتفسير العلاقة بين معدلات البطالة و محدداتها في الجزائر و هي : ناتج المحلي الإجمالي ، معدل زيادة نمو الطبيعي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ،كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية، و بلغ معامل التحديد المعدل 0.81 و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 81% من التغير في معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري،أما النسبة المتبقية أي 9% فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

$$tchom_t = 63.21152 - 4.595164\ pib_t - 11.39599\ pop_t - 5.074597\ ide_t + e_t$$

II –7–التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

– من خلال الجدول نلاحظ معنوية التأثير السلبي بين ناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة،أي وجود علاقة عكسية بين متغير التابع (معدل البطالة) ومتغير مفسر(ناتج المحلي الإجمالي)،حيث إذا

ارتفع ناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 4.59 نقطة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر في دراسة تحليلية ومنطق النظرية الاقتصادية .

– أما فيما يتعلق بمعدل نمو السكاني نلاحظ أن إشارته سالبة ،أي وجود علاقة عكسية بين متغير التابع (معدل البطالة) ومتغير مفسر (معدل نمو السكاني) ، حيث إذا ارتفع معدل نمو السكاني بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 11.39 نقطة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر في دراسة تحليلية ومنطق النظرية الاقتصادية .

– بالنسبة إلى استثمار الأجنبي المباشر نلاحظ معنوية التأثير السلبي بينه وبين معدل البطالة، أي وجود علاقة عكسية بين متغير التابع (معدل البطالة) ومتغير مفسر (استثمار الأجنبي المباشر) ، حيث إذا ارتفع معدل استثمار الأجنبي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب5.07 نقطة،وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر في دراسة تحليلية ومنطق النظرية الاقتصادية .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية و صفية لمعدات البطالة ومحدّداتها في الجزائر خلال الفترة 1987-2018، ولقد أنهينا بحثنا بدراسة قياسية حيث تم التوصل من خلالها أن لكل من النتائج المحلي الإجمالي و معدل النمو السكاني و معدلات الإستثمار الأجنبي أثّر في تقليل من معدات البطالة و لكل محددات سابقة الذكر علاقة عكسية مع معدلات البطالة كما يستوجب على الحكومة الجزائرية إتباع برامج أخرى لرفع من حجم الناتج المحلي و تحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير المزيد من فرص التوظيف التي من شأنها تخفيض من معدلات البطالة كما يجب على الدولة توفير جو ملائم لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية من اجل التنويع في منتجاتها و خلق المزيد من فرص فرص العمل.

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية ، على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي ، التي تعاني منها كل الدول ، أخذت حيزا كبيرا من أفكار و اهتمامات و جهود الاقتصاديين و السياسيين و برامجهم الهادفة لمعالجتها من هذا المنطق ، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات و اختبار الفرضيات وفق المنهجية التحليلية القياسية لمشكلة البطالة خلال الفترة 1987-2018 حيث نجد أن الجزائر اعتمدت في هذه الفترة على إصلاحات اقتصادية بمعنية صندوق النقد الدولي و البنك العالي و غيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل و البطالة ، أن الهدف من وراء هذه الدراسة هو بناء نموذج قياسي لحجم البطالة خلال الفترة 1987-2018 .

الإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة ، و للوصول إلى أهداف الدراسة وجب علينا تقديم الإطار العام لظاهرة البطالة و محاولة تحليلها في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطوراتها و خصائصها إضافة إلى معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستوى تشغيل و البطالة ، و من جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس محتويات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي خلال اختبار صحة فرضيات الدراسة توصلنا إلى:

الفرضية الأولى : هي فرضية محققة ، لأن اختلف رأي فهي تفسير ظاهرة البطالة باختلاف النظريات الاقتصادية .

الفرضية الثانية : ليست محققة ، لأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات البطالة و معدلها في المدى القصير .

الفرضية الثالثة : هي فرضية محققة ، لأن فعلا معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو السكاني ، و الاستثمار الأجنبي المباشر و كل هذه المتغيرات ساهمت في التقليل من حدة البطالة و خلق مناصب شغل .

- و فيما يلي ثم التوصل إلى مجموعة من النتائج .

نتائج البحث : لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة و المتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال فترة الممتدة من سنة 1987-2018، و يمكن حصر أهم النتائج في النقاط التالية :

النتائج النظرية:

- تبين من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا و اختلاف بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة ، و هذا راجع على الديناميكية المتسرعة و التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحليل هذه النظريات محدودة ، تتم في فترة زمنية و ظروف معينة لا تطبعها الاستمرارية و لا الشمولية إضافة إلى هذا إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية ، يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة .

النتائج التحليلية و القياسية :

- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات للمكافحة و الحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاطئة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب و التي حققت نتائج ايجابية لكن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها هذا من جهة و من جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة و بالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخل .
- من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987-2018 تبين لنا ما يلي :
- تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بمعدل نمو السكاني و ناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة للجزائر حيث عرفت الجزائر ارتفاعا في إنتاج المحلي من سنة 2000-2018 مرافقة

ارتفاع و تحسن ملحوظ في معدات النمو الاقتصادي ، مما أدى إلى تقلص مقولات البطالة و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما أتاح الفرصة للحكومة الجزائرية بإتباع برنامج للإنعاش الاقتصادي .

- علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني و معدل البطالة و هذا ما توافقه النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة .
- إيجار علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في مدى الطويل .

اقتراحات :

على ضوء النتائج المتواصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتخفيف من حدة البطالة عل مدى الطويل و هي على النحو التالي :

- العمل على توفير قاعدة البيانات و إحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع و التقليل من تشوهات في سوق العمل و يكون ذلك باستخدام أدوات التسيير و تحديثها باستمرار .
- تنمية و دعم دور القطاع الخاص لا نشاء فرص العمل ، و تشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب) تخفيض الأعباء الاجتماعية ...
- ضرورة التحكم في المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر في معدلات البطالة في الجزائر .
- نوصي الطلبة باستخدام نموذج FMOLSفي الدراسات الاقتصادية الحديثة .

أفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج القياسي لقياس محددات البطالة في الجزائر و ذلك خلال فترة 1987-2018 و ذلك بعد تقديم تحليل واقع هذه الظاهرة أو بالأخرى المشكلة في الاقتصاد الجزائري ، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب و آفاق علمية جديدة من بينها :

- محاولة تطبيق ، في دراسات قادمة ، نماذج حديثة مثل نماذج VAR نماذج الانحدار الذاتي ن و نماذج تصحيح الخطأ VECM فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع تطور الظواهر على المستوى الاقتصاد الكلي .
- اقتراح نموذج عام لحجم و معدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية .
- القيام بدراسة تحليلية و قياسية بين البطالة و الفقر .

المذكرات :

-ددان عبد الغاني ، بن طجين محمد عبد الرحمن ، 2012 دراسة قياسية معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2008 كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر .

- برحو الحاج ملياني ، دور آليات دعم التشغيل و دعم الإستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد المجيد ابن باديس ، مستغانم ، سنة 2013-2014

- بن عاشور ليلى محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة دارسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة 2008-2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .

- تيسير خضير ابراهيم ، سياسات وزارة التربية و التعليم الفلسطينية أثارها و دورها في حل مشكلة البطالة ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في ادارة الأعمال فسم إدارة الأعمال كلية التجارة .2006

- رمول صفية، دراسة قياسية و تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2011، مذكرة لنيل شهادات ماستر أكاديمي، إقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، سنة 2014-2015.

- سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم تجارية، جامعة أبو بكلر بلقايد، تلمسان، سنة 2013-2014.

- سقاي محمد الصديق محددات البطالة في الجزائر 2017-2018 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، جامعة بوضياف – المسيلة.

- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001م-2004م، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، سنة 2004م-2005 .

- عشيط لبنى ، الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تقليص البطالة في الجزائر الفترة 2000-2016 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية - جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة سنة 2017-2018.

- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الإقتتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحلييلية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستيرفي علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2009م-2010م.

المجلات :

- د قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ، المحددات الاقتصادية و الإجتماعية لبطالة في السودان درسة قياسية بإستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة 1981-2015 ، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية العدد 100 المجلد 23 لسنة 2017 بجامعة طيبة المملكة العربية السعودية ، جامعة الوادي السودان .

- دحماني،أ دريوش ، 2013 ، النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر دراسة قياسية كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة جيلالي اليابس —سيدي بلعباس ، الجزائر.

- سميرة العابد، زهية عبار، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، العدد 2012/11، جامعة باتنة، الجزائر.

- مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم.

- حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2010م.

- د.تامر على النويران ،د. حمود حميدي بني خالد، 2017 أثر النمو الاقتصادي على المعدل البطالة في الأردن دراسة قياسية التحليلية لفترة 1990-2015 ، جامعة الطفيلة التقنية ، الأردن ، العدد 04.

- د.طارق بن خليف – د محمد ابن سلسيمان ، أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014 ، جامعة الجلفة الجزائر.
- دراسة صابر بلول 2002 الأبعاد الحقيقية لمشطلة البطالة في سوريا الواقع، الأسباب، الحلول ، قسم الإقتصاد و الإدارة المعهد العالي للعلوم، جامعة دمشق ط 18.

د.بوعلام مولاي ، د.سفير محمد ، 2015، أثر البطالة و التشغيل على تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة 1970 -2015 جامعة البويرة ، الجزائر.

عبد الباسط عودات ، البطالة في قطاع غزة ، بيت القدس للدراسات و البحوث الفلسطينية غزة فلسطين الطبعة الأولى 2010.

حمود فاروق محمد غراب ، أثرر حجم الإدخار المحلي على البطالة في مصر ، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة 2018.

المراجع باللغة الأجنبية :

- Federico biagi 2005 ,demographic and education effects onthnemployment in europe
- nader kabbani ekta kothri 2005 youth employment in the men region :asituational assessment.

الملاحق

الملحق (1) : بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	Tcho	pib	ide	Pop
1987	21,4	2,69	0,01	2,90833558
1988	15,2	2,66	0,02	2,81473461
1989	18,1	2,78	0,02	2,71124796
1990	19,7	2,88	0	2,59967363
1991	20,6000004	2,77	0,03	2,49083141
1992	24,3799992	2,82	0,06	2,37816518
1993	26,2299995	2,76	0	2,24649133
1994	27,7399998	2,73	0	2,09244879
1995	31,8400002	2,84	0	1,92817522
1996	28,5849991	2,95	0,58	1,76863413
1997	25,4300003	2,99	0,54	1,62839952
1998	26,802	3,14	1,26	1,51220562
1999	28,3649998	3,24	0,6	1,42634223
2000	29,7700005	3,36	0,51	1,36767608
2001	27,2999992	3,46	2,03	1,31845855
2002	25,8999996	3,66	1,88	1,28322916
2003	23,7199993	3,92	0,94	1,28408916
2004	17,6499996	4,09	1,03	2,74473931
2005	15,2700005	4,33	1,12	1,48199726
2006	12,2700005	4,4	1,57	1,563479
2007	13,79	4,55	1,25	1,6496516
2008	11,3299999	4,66	1,54	1,73700673
2009	10,1599998	4,74	2	1,82140762
2010	9,96000004	4,91	1,43	1,90116005
2011	9,96000004	5,05	1,29	1,97057977
2012	10,9700003	5,22	0,72	2,02291699
2013	9,81999969	5,37	0,81	2,05441082
2014	10,2069998	5,57	0,7	2,06644864
2015	11,2060003	5,78	-0,32	2,07253947
2016	10,2019997	5,96	1,02	2,06600492
2017	11,9960003	6,04	0,72	2,02765707
2018	11,882	6,12	0,87	1,95277215

المصدر : البنك العالمي

الملحق (2) :اختبار استقرارية سلسلة معدلات بطالة عند المستوى(ADF)

Null Hypothesis: TCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.498920	0.8082
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (3) :اختبار استقرارية سلسلة معدلات بطالة عند المستوى (pp)

Null Hypothesis: TCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.619324	0.7619
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (4) :اختبار استقرارية سلسلة ناتج المحلي الاجمالي عند المستوى(ADF)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.479319	0.3353
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (5) :اختبار استقرارية سلسلة ناتج المحلي الاجمالي عند المستوى(pp)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.406086	0.3694
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (6) :اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو السكاني عند المستوى (ADF)

Null Hypothesis: POP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.703044	0.2422
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

.

الملحق (7) :اختبار استقرارية سلاسل معدل نمو السكاني عند المستوى (pp)

Null Hypothesis: POP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.510263	0.3213
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (8) :اختبار استقرارية سلسلة استثمار الاجنبي المباشر عند المستوى(ADF)

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.721139	0.2355
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (9) :اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند المستوى(pp)

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.677615	0.2519
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق (10) :اختبار استقرارية سلسلة معدلات بطالة عند الفرق الاول (ADF)

Null Hypothesis: D(TCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.163771	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

.

الملحق (11) :اختبار استقرارية سلسلة معدلات بطالة عند الفرق الاول(pp)

Null Hypothesis: D(TCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.161151	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق (12) :اختبار استقرارية سلسلة ناتج محلي الاجمالي عند الفرق الاول(ADF)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.074415	0.0167
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق (13) :اختبار استقرارية سلسلة ناتج محلي الاجمالي عند الفرق الاول(pp)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.145789	0.0142
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق (14) :اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو السكاني عند الفرق الاول(ADF)

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.714393	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق (15) :اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو السكاني عند الفرق الأول (pp)

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.37659	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق (16) :اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول(ADF)

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.818338	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

الملحق (17) :اختبار استقرارية سلسلة استثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول (pp)

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-10.12256	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق (18) : نتائج تكامل المشترك طريقة (johansen)

Date: 09/19/20 Time: 14:43
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCHOM PIB POP IDE
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.830815	90.66465	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.634388	42.69204	29.79707	0.0010
At most 2 *	0.420026	15.52508	15.49471	0.0495
At most 3	0.029779	0.816247	3.841466	0.3663

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.830815	47.97261	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.634388	27.16697	21.13162	0.0062
At most 2 *	0.420026	14.70883	14.26460	0.0425
At most 3	0.029779	0.816247	3.841466	0.3663

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق (19) : نتائج تقدير نموذج طريقة (FMOLS)

Dependent Variable: TCHOM
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/19/20 Time: 14:49
Sample (adjusted): 1988 2018
Included observations: 31 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-4.595164	0.724983	-6.338308	0.0000
POP	-11.39599	2.235732	-5.097205	0.0000
IDE	-5.074597	1.590691	-3.190184	0.0036
C	63.21152	5.471031	11.55386	0.0000

R-squared	0.815931	Mean dependent var	18.59145
Adjusted R-squared	0.795478	S.D. dependent var	7.582199
S.E. of regression	3.428978	Sum squared resid	317.4630
Durbin-Watson stat	1.800362	Long-run variance	18.42623

الملخص :

تعتبر قضية البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديموغرافية و اقتصادية و اجتماعية، هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987-2018 ،و ذلك بعد معالجته من جانبين: جانب خاص بالإطار النظري حول البطالة، و تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري،وقيام بدراسة تحليلية وصفية لمحددات البطالة في الجزائر ومن ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي ببناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة. تم التوصل من خلال النماذج القياسية أن لكل من معدل نمو السكاني و قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار الأجنبي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة،بحيث تم التوصل كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين هذه المحددات و معدلات البطالة في المدى الطويل وذلك بإتباع طريقة مربعات الصغرى المصححة (FMOLS)

الكلمات المفتاحية : البطالة، الإصلاحات الاقتصادية، ناتج محلي الإجمالي، معدل نمو السكاني، الاستثمار الأجنبي المباشر، مربعات الصغرى المصححة (FMOLS)

Résumé

La question du chômage est considérée à l'heure actuelle comme l'un des problèmes fondamentaux auxquels la plupart des pays du monde sont confrontés avec ses différents niveaux de progrès et de réglementation, car elle reflète des distorsions tant du côté de l'offre que de la demande de main-d'œuvre résultant de facteurs démographiques, économiques et sociaux. Ce problème a fait l'objet de nos recherches où l'impact des variables a été mesuré. Analyse économique des taux de chômage en Algérie sur la période 1987-2018 C'est après avoir traité de deux aspects: un aspect particulier du cadre théorique sur le chômage, analyser la réalité du chômage dans l'économie algérienne, mener une étude analytique et descriptive des déterminants du chômage en Algérie, puis une étude standard sur le plan pratique en construisant un modèle standard pour mesurer l'impact des variables économiques sur le taux de chômage. Il a été conclu à l'aide de modèles standard que le taux de croissance démographique, la valeur du produit intérieur brut et le taux d'investissement étranger ont un effet sur le taux de chômage pendant la durée de la période d'étude, de sorte qu'une relation inverse entre ces déterminants et les taux de chômage à long terme a également été atteinte en suivant la méthode du carré. Micro-éléments corrigés (FMOLS)

Mots clés: chômage, réformes économiques, produit intérieur brut, taux de croissance démographique, investissement direct étranger, micro-carrés corrigés (FMOLS).